جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

آلية مقترحة لاستيعاب وتأهيل الأسرى المحررين في المؤسسات العامة للسلطة الوطنية في محافظة رام الله والبيرة

فراس البرغوثي

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1431 هـ / 2010 م

آلية مقترحة لاستيعاب وتأهيل الأسرى المحررين في المؤسسات العامة للسلطة الوطنية في محافظة رام الله والبيرة

إعداد:

فراس البرغوثي

بكالوريوس تخطيط مدن

جامعة القدس – فلسطين

إشراف: د.احمد أبو دية

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة – مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية – معهد التنمية المستدامة – جامعة القدس

القدس – فلسطين

1431 هـ / 2010 م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

آلية مقترحة لاستيعاب وتأهيل الأسرى المحررين في المؤسسات العامة للسلطة الوطنية في محافظة رام الله والبيرة

إعداد: فراس البرغوثي
الرقم الجامعي: 20511020

إشراف: د.احمد أبو دية

نوقشت هذه الرسالة و أُجيزت بتاريخ 2010/08/08 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم و تواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. احمد أبو دية التوقيع .....
2. ممتحناً داخلياً: د. عبد الملك الريماوي التوقيع .....
3. ممتحناً خارجياً: د. سفيان أبو زايدة التوقيع .....

القدس– فلسطين

1431 هـ / 2010 م

الإهداء

إلى من ضمد جراح هذا الوطن بأجسادهم، الشهداء

إلى من وقف شهيدا على جدران زنزانته، الأسرى

إلى من علمني الحياة، والدي

إلى من رافقت خطواتي، أمي

إلى اقرب الناس، أخي

إلى أجمل صديقة رانية

إلى كل رفاق الدرب

إلى كل أطياف الذكرى

إلى كل من علمني حرفا

إلى المشرف الدكتور أحمد أبو دية

أهدي هذه الدراسة

فراس نصر سبتي البرغوثي

إقرار

اقر أنا مقدم هذه الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير و أنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، و أن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لا جامعه أو معهد.

التوقيع: .....

فراس نصر سبتي برغوثي

التاريخ: .....

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم برأيه

إلى كل من قدم المعونة لي لإتمام هذه الدراسة

وأخص بالذكر د. احمد أبو دية الذي لم يأل جهداً في إسداء النصائح والتوجيهات لي.

كما أتوجه بالشكر إلى د. عبد الوهاب الصباغ و إلى الدكتور عبد الرحمن الحاج

إلى أستاذي الذي رافقني طيلة سنوات الدراسة الدكتور زياد قنام

و إلى الاساتذه الذين حكموا أداة هذه الدراسة: د.أديب الخطيب، و د.محمد حماد

و إلى نادي الأسير بمختلف دوائره.

إلى الصديق سائد الطوخي

إلى كل إنسان ساعدني في إخراج هذه الدراسة

إلى كافة الأسرى المحررين الذين تعاونوا معنا لنصل إلى نهاية هذه الدراسة وتصل رسالتهم كما يجب

لكم جميعاً...

فراس نصر سبتي البرغوثي

تعريف المفاهيم

الأسير	:	كل من يقبع في سجون الاحتلال على خلفية مشاركته في النضال ضد الاحتلال.(قانون الأسرى و المحررين، 2004)
الأسرى المحررون	:	الأسرى الذين كانوا موجودين داخل السجون الإسرائيلية بسبب معارضتهم لسياسية الاحتلال و مقاومتهم له. (قنيبى، 2004).
الأسير المحرر	:	كل أسير تم تحريره من سجون الاحتلال. (قانون الأسرى و المحررون، 2004)
التأهيل	:	الوصول إلى مستوى جيد بالأسير المحرر مهنيا و اجتماعيا و نفسيا، و إعادة دمجه في المجتمع كمورد بشري فاعل و منتج.
الاستيعاب	:	تحسين و ضمان القدرة الإستيعابية في سوق العمل الحكومي و الخاص و الأهلي للأسرى المحررين، و خلق القدر لدى الأسير ليكون مورد بشري فاعل و ليس مجرد عبئ على المؤسسه العامه او الخاصه.(مكحول،2001)
المؤسسة العامة	:	كافة المؤسسات الحكومية و الهيئات و اللجان التابعة للنظام الإداري و المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.
الشاباك	:	جهاز المخابرات التابع للاحتلال، و الذي يتابع قضايا الاعتقال و التحقيق.(قراقع،2001)
غرف العصافير	:	غرف و خيام تشبهه الواقع الاعتقالي في معظم الامور الحياتيه الاعتقاليه و لكن تكون مخصصه للمتعاونين مع الاحتلال ليوقعوا بها المناضل و تم اطلاق هذه التسميه بسبب فرار المتعاونين من السجون التي يكشف امرهم و تعاونهم بها ليتم جمعهم في هذه الغرف و يؤدوا ادوار اخرى و منها الايقاع بالأسرى اثناء التحقيق (قراقع، 2001).
التقرير الامني	:	تقرير اجتماعي امني يلتزم كل اسير جديد بتقديمه للفصيل الذي التزم به فور دخوله السجن، و يتضمن معلومات اجتماعيه عن الاسير الجديد، كما يشمل على بعض القضايا الامنيه الخاصة بقضيت الاسير في حال اعترافه لدى اجهزة المخابرات التابعة للاحتلال.

ملخص الدراسة

تغطي هذه الدراسه الفتره الواقعه ما بين عام 1994 و حتى عام 2008، اذ ان الدراسه اعتمدت على الفتره التي تاسست بها المؤسسه الرسميه التي عنيت برعاية شؤون الأسرى و المحررين منذ عام 1994 وهو التاريخ الرسمي لقيام السلطة الوطنية مرورا بانتفاضة الأقصى حتى عام 2008.

تكشف هذه الدراسة عن واقع الإستيعاب والتأهيل للأسرى في مؤسسات السلطة الوطنية في محافظتي رام الله و البيرة من خلال قراءة هذا الواقع.

تنطلق الدراسة من مشكلة تتمثل في الاجابه عن سؤال رئيس وهو" ما هي الآلية المناسبة لتأهيل الأسرى المحررين و استيعابهم في المؤسسات العامة في محافظة رام الله البيرة" ؟ يتألف مجتمع الدراسة من المؤسسات العامة في محافظة رام الله و البيرة و المختصون العاملين بمجال تطوير آليات الإستيعاب و التأهيل للأسرى المحررين، و تتكون عينة الدراسة من رؤساء الدوائر في المؤسسات العامة المعنيه في استيعاب الأسرى – المشرعين القانونيين الذين عملوا على انجاز الأطر القانونية المتعلقة باستيعاب الأسرى المحررين و تأهيلهم– الرؤساء و الأعضاء المختصين من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الأسرى،الأحزاب و الفصائل التي لديها برامج و آليات لاستيعاب الأسرى و تأهيلهم، كما تعتمد الدراسة على مراجعة الدراسات المنشورة و الرسائل الجامعية والكتب العلمية التي ترتبط بموضوع الدراسة، و قام الباحث بتطوير استمارة موجهه للمختصين من ذوي العلاقة في تأهيل و استيعاب الأسرى المحررين.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره منهجا مناسبا لمثل هذا النوع من الدراسات، حيث ســـيتم دراسة الموضوع معتمداً على استبانه مبنية على أساس علمي. تعرض الدراسة في الفصل الأول إلى خلفية البحث و مشكلته و مبرراته وأهدافه.

و من اهم النتائج التي توصل لها الباحث: ان كافة البرامج المتعلقه بالتأهيل و الإستيعاب بحاجه الى رفع درجة كفاءتها و ان السياسات العامه المطبقه لا تلبي احتياجات عملية التأهيل و الإستيعاب كما ان هناك بعض التجاوزات في تطبيق برامج الإستيعاب و أن البرامج القائمة غير مناسبة، و تبين من خلال الدراسة ان الاطار القانوني لعملية الإستيعاب بحاجة الى بلورة و توضيح اكثر لآلية الرقابه على هذه العمليه، كما و تشير النتائج الى ضرورة إعادة العمل ببعض البرامج التي أوقفت رغم فاعليتها مثل برامج دعم الاجور.

اما ابرز التوصيات التي توصل إليها الباحث من خلال الدراسة والنتائج التي ظهرت فهي: العمل على تعميق الحس الوطني بقضايا الأسرى المحررين، كما يجب العمل على تشجيع المؤسسات الوطنية على استيعاب الأسرى المحررين وتوفير قوانين تشجيعية لزيادة نسب الإستيعاب، والعمل على تطبيق القوانين التي اقرت من قبل المجلس التشريعي وخاصة قانون رقم 19 لسنة2004 بشأن (قانون الاسرى والمحررين)، وزيادة العمل على عقد دورات تدريبيه و حلقات دراسية بموضوع الأسرى المحررين بشكل عام واستيعابهم بشكل خاص.

قدم الباحث آلية مقترحة لإستيعاب و تأهيل الأسرى المحررين تقوم على ست نقاط اعتمدت على العمل التنموي الذاتي للمجتمع الفلسطيني بركنيه الاقتصاديين الأكثر أهمية وهما الزراعي والصناعي بحيث يتم تركيز برامج التأهيل و الإستيعاب من خلال تفضيل هذين الجانبين على وجه الخصوص.

Proposed mechanism to accommodate and rehabilitate freed prisoners in public institutions of the Palestinian National Authority in Ramallah and Al Bireh

Abstract

This study covers the period from 1994 to 2008, since this study depended on the period in which the official institution was established. This official institution has taken care of the affairs of the prisoners and the freed ones since the year of 1994, which was the official date when the Palestinian National Authority founded, passing the al-Aqsa uprising until 2008.

This study reveals the reality of assimilation and rehabilitation for the freed prisoners in the Palestinian national institutions located in the governorate of Ramallah and the governorate of al –Bireh. Such revelation could be possible through reading this reality. This study sets out by answering a main question which is "what is the appropriate mechanism for rehabilitating the freed prisoners and absorbing them in the public institutions in both governorates Ramallah and al-Bireh?

The study components are formed from the public institutions in the governorate of Ramallah and al-Bireh, Also the specialists working in the field of developing rehabilitation and assimilation mechanisms for the freed prisoners. The study sample consists of the heads of the departments in the public institutions that care of assimilating freed prisoners. Legal Legislators who worked on implementing the legal frameworks that relates to absorb and rehabilitate the freed prisoners. Specialized head managers and members from civil society organizations working in the field of prisoners. The parties and factions that have programs and mechanisms to accommodate, and rehabilitate prisoners. In addition to that, the study depends on looking into the literature reviews and the scientific books that are relevant to the subject of the study. The researcher has developed a questionnaire directed to the specialists involved in rehabilitating and assimilating the freed detainees.

The study relied on the descriptive approach as it is suitable for this kind of study. The subject of the research will be studied depending on a questionnaire that is scientifically constructed. In the first chapter, the study shows the background of the research, its problem, reasons and objectives.

The most important result that the researcher concluded is that all the programs relating to rehabilitation and assimilating the freed prisoners, need to raise the degree of efficiency. Furthermore, the implemented public policies don't meet the needs of rehabilitation process. In fact, there are some encroachments in applying prisoners' assimilation programs, and the running programs are not suitable. The study illustrates that the legal framework for the prisoners' assimilation need restructuring and more clarification for the supervision mechanism to this process. The results also indicate the need to reactivate some programs that had been stopped despite its effectiveness, such as wage subsidy programs.

The most prominent recommendations reached by the researcher are: Working on deepening the patriotic sense for the freed prisoners, also it is important to work on

encouraging the national institutions to absorb the freed detainees. Providing laws to increase the rates of absorption. Working to implement the laws endorsed by the Legislative Council, especially the law No. 19 for the year of 2004, on (the law of prisoners and freed detainees). Further work on training courses and seminars concerning the subject of freed prisoners in general and absorbing them in particular.

The researcher proposed a mechanism to accommodate and rehabilitate the ex-prisoners based on six points. These points depended on self-development work with its two most important economic corners, the agriculture and industry. So, the rehabilitation and absorption programs should be emphasized by favoring these two corners in particular.

الفصل الأول

خلفية البحث

1.1 المقدمة

إن عملية الاعتقال لازالت مستمرة في صفوف أبناء الشعب الفلسطيني فقد دلت الدراسات و التقارير الصادرة عن المؤسسة الرسمية و نادي الأسير الفلسطيني إلى إن أكثر من ربع الشعب الفلسطيني تعرض للاعتقال و الحجز، الأمر الذي يتطلب وضع خطه إستراتيجية لإعادة دمج الأسرى المحررين في المجتمع بعد الإفراج عنهم، تبدأ من عمليات التأهيل و تنتهي بالدمج الكامل للأسرى المحررين داخل المجتمع الذي يدافعون عن حقه في التحرر.

و إذا ما نهضت كافة المؤسسات بشكل متكامل و منسق– حكومية كانت أم غير حكومية – فان ذلك يشكل الرافعة الحقيقية لعملية التأهيل و الاستيعاب من جهة و متطلبات المؤسسات من جهة أخرى كجزء من المجموع الكلي الذي يشكل المجتمع بمختلف تفصيلاته واحتياجاته.

و حتى تتم عملية التأهيل و الاستيعاب بطريقة سليمة و ايجابية و ليس إضافة العبء على المؤسسات من اجل الاستيعاب فقط لا غير، لا بد من وضع السياسات و الخطط الخاصة بالعملية التأهيلية و الاستيعابية و تنفيذهما بفاعلية و كفاءة عاليتين.

و إن المتابع لعملية التطبيق ما بين المؤسسة العامة الفلسطينية و التشريعات يجد إن سبل التأهيل و الاستيعاب واضحة و سلسة و لكن يجب ممارسة التطبيق لها بمسؤولية و بروح الوعي للقوانين و الأنظمة.

يبرز في هذا المجال إشكالية التخصص الوظيفي و عملية الاستيعاب، حيث أن العملية الاستيعابية لا يجب أن تحل مكان التوظيف الحقيقي داخل المؤسسات الأمر الذي سينعكس سلباً على المؤسسات و على عمليات و برامج التأهيل و الاستيعاب من جهة و المجتمع المؤسسي ونموه من جهة أخرى. يؤدي تطبيق التشريعات المقرة إلى الاستيعاب الجيد للأسرى المحررين و إلى عملية شامله و متكاملة يكون التأهيل جزء أساسي منها و لا أن تكون عملية الاستيعاب وفق المثل الصيني بمثابة " إطعام سمكه لكل أسير عند تحرره " من حيث يجب إن تتم عملية الاستيعاب من خلال " تعليم الأسرى المحررين طرق و أساليب الصيد " و التطور.

إن المسيرة الوطنية لا زالت هي الحل القائم لدى الشعب الفلسطيني بالرغم من إدخال العملية الديمقراطية إلى جانب العملية التحررية، إذ لا زال الاحتلال جاثما على الأرض الفلسطينية و لازالت عمليات الاعتقال مستمرة الشيء الذي يحتم على المؤسسات إيجاد حالة من الدعم و الدفع المستمر لاستمرار المسيرة، وهو ما لا يكون إلا من خلال إستراتيجية كاملة يكون الأسرى جزءا أساسيا في هذه الإستراتيجية.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في آليات تأهيل و استيعاب شريحة مهمة داخل المجتمع الفلسطيني ألا و هي شريحة الشباب الذين يشكلون النسبة الأعظم من الأسرى المحررين حيث خاض أكثر من ربع الشعب الفلسطيني تجربة الأسر.

إن مؤسسات المجتمع المدني جزء لا يتجزأ من الممارسة الوطنية و هي مطالبة بان تقوم بالدور المطلوب منها من أجل الوصول إلى عملية تأهيل و استيعاب للأسرى المحررين.

و تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت هذا الموضوع حسب اضطلاع الباحث على الدراسات السابقة الشيء الذي يجب أن يفتح الباب أمام المؤسسة و المجتمع للنظر بعين المسؤولية تجاه هذه الشريحة المناضلة.

2.1 مشكلة الدراسة

أصبح استيعاب الأسرى المحررين في المؤسسات العامة الفلسطينية و تأهيلهم قضية ذات أهمية خاصة تنطلق من ذات الأسير و تنتهي بالمجتمع من حوله، من هنا لابد من البدء بتأهيل و استيعاب الأسرى المحررين ليكونوا عنصراً فاعلاً قادراً على التأقلم مع متطلبات الحياة و تستطيع

المؤسسات و المجتمع على حد سواء الاستفادة منهم في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة المنشودة. من ثم تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس الأتي: ما هي الآلية المناسبة لتأهيل الأسرى المحررين و استيعابهم في المؤسسات العامة في محافظة رام الله و البيرة ؟

3.1 مبررات الدراسة

ركزت معظم الجهود المتعلقة بالأسرى المحررين على إيجاد مكان لهم داخل المؤسسات الرسمية دون أي التفات لتأهيل و تدريب هؤلاء الأسرى المحررين أو تنمية قدراتهم بحيث يمكن تحويلهم إلى قوة ايجابية في عملية الإنتاج والتنمية. كذلك تنبع مبررات هذه الدراسة من الأمور التالية:

- طبيعة قضية الأسرى التي تعتبر قضية إنسانية و أخلاقية يتوجب على المجتمع تحمل مسؤولياته اتجاهها.
- الكشف عن واقع عملية الاستيعاب للأسرى المحررين و مدى تلبيتها لاحتياجاتهم.
- النهوض بالوعي الوطني الفلسطيني اتجاه هذه القضية.
- إمكانية استفادة المؤسسات _ المعنية بشؤون الأسرى المحررين الحكومية وغير الحكومية– من الدراسة باختيار آليات عمل و برامج أكثر فاعلية لتحقيق الأهداف المرجوة.

4.1 أهمية الدراسة

للدراسة اهمية علمية واهمية عملية تتلخص فيما يأتي:

- الأهمية العلمية تتمثل فيما يأتي:

  - هناك العديد من الدراسات التي بحث موضوع التأهيل من وجهات نظر مختلفة و لكن قليلة هي الدراسات التي ذهبت إلى موضوع الاستيعاب لذا كان لابد لهذه الدراسة أن تكمل و تتعمق في عملية التأهيل من جوانب جديدة و تبحث في عملية الاستيعاب.
  - فتح آفاق جديدة لمثل هذه الدراسات في إطار الوصول إلى دراسات تنموية متعمقة في الواقع الفلسطيني و الموارد البشرية.
  - تعد الدراسة من الدراسات القليلة في فلسطين التي تتناول هذا الموضوع حسب علم الباحث.

- الاهمية العملية تتمثل فيما ياتي: إن البحث عن آليات لتأهيل و استيعاب الأسرى المحررين في المؤسسات العامة الفلسطينية و الحصول على اقتراحات فاعلة في هذا المجال قد يمكن المؤسسات المعنية بالوصول إلى آليات تطبيقية قادرة على تأهيل و استيعاب موارد بشرية هائلة في المجتمع الفلسطيني.

5.1 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس التالي وهو:

- تطوير آلية لتأهيل الأسرى المحررين و استيعابهم في المؤسسات العامة الفلسطينية.
- كذلك تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

  - تقديم مقترحات لتطوير الجانب المؤسسي في عملية تأهيل واستيعاب الأسرى المحررين.
  - تقديم مقترحات لتطوير جانب السياسات العامة في عملية تأهيل واستيعاب الأسرى المحررين.
  - تقديم مقترحات لتطوير الإطار القانوني في عملية تأهيل واستيعاب الأسرى المحررين.
  - تقديم مقترحات من أجل تطوير البرامج التي تخص عملية تأهيل واستيعاب الأسرى المحررين.
  - تحديد نقاط القوة والضعف في الاستيعاب القائم للأسرى المحررين في المؤسسات العامة الفلسطينية، وكذلك المعيقات والصعوبات التي تحد من فرص وجود برامج تأهيل و استيعاب ذات كفاءة للأسرى المحررين

6.1 أسئلة الدراسة

بالإضافة إلى السؤال الرئيس الذي تنطلق منه الدراسة وهو ما هي الآلية المناسبة لتأهيل الأسرى المحررين و استيعابهم في المؤسسات العامة الفلسطينية ؟ تحاول الدراسة الإجابة على عدد من الأسئلة الفرعية الأخرى وهي:

- ما هي الجوانب المؤسسية التي ينبغي أخذها في الاعتبار في عملية تأهيل واستيعاب الأسرى المحررين.

- ما هي السياسات العامة التي ينبغي أخذها في الاعتبار في عملية تأهيل واستيعاب الأسرى المحررين.
- ما هو الإطار القانوني الواجب توفره في عملية تأهيل و استيعاب الأسرى المحررين.
- ما هي البرامج الضرورية التي تخص عملية تأهيل و استيعاب الأسرى المحررين.
- ما هي أهم المعيقات لعملية التأهيل و الاستيعاب للأسرى المحررين في المؤسسات العامة الفلسطينية؟
- هل يختلف التأهيل و الاستيعاب باختلاف–العمر –الجنس –المؤهل العلمي – الانتماء السياسي– سنوات الاعتقال و مكان العمل من وجهة نظر الأسرى المحررين ؟

7.1 فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على عدد من الفرضيات الموضوعية والإحصائية وهي:

- إن ألآليات المعمول بها لتأهيل الأسرى المحررين غير فاعلة.
- ألآليات المعمول بها لاستيعاب الأسرى المحررين غير كافية.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوي ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات إجابات المبحوثين حول عملية التأهيل و الاستيعاب في المؤسسات العامة الفلسطينية تعزي لمتغير الجنس.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوي ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات إجابات المبحوثين حول عملية التأهيل و الاستيعاب في المؤسسات العامة الفلسطينية تعزي لمتغير العمر.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوي ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات إجابات المبحوثين حول عملية التأهيل و الاستيعاب في المؤسسات العامة الفلسطينية تعزي لمتغير المؤهل العلمي
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوي ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات إجابات المبحوثين حول عملية التأهيل و الاستيعاب في المؤسسات العامة الفلسطينية تعزي لمتغير الانتماء السياسي.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوي ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات إجابات المبحوثين حول عملية التأهيل و الاستيعاب في المؤسسات العامة الفلسطينية تعزي لمتغير طبيعة العمل.

- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوي ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات إجابات المبحوثين حول عملية التأهيل و الاستيعاب في المؤسسات العامة الفلسطينية تعزي لمتغير مكان السكن.

8.1 منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره منهجاً مناسباً لمثل هذا النوع من الدراسات، حيث سيتم دراسة الموضوع بالاعتماد على استبانه مبنية على أساس علمي. وتقوم الدراسات على الأدوات التالية:

- الأدبيات السابقة حول موضوع استيعاب الأسرى المحررين و تأهيلهم.
- تطوير استمارة للمختصين من ذوي العلاقة في تأهيل و استيعاب الأسرى المحررين
- مقابلة عدد من الشخصيات المهتمة بعملية تأهيل الأسرى و استيعابهم.

9.1 حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يأتي:

- الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الواقعة ما بين عام 1994 تاريخ دخول السلطة الوطنية وحتى عام 2008.
- الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة في حدود محافظة رام الله والبيرة نظراً لتواجد أبرز المؤسسات، والمختصين، والبرامج المتعلقة بتأهيل الأسرى المحررين واستيعابهم فيها.
- الحدود البشرية: تتمثل في مجتمع و عينة الدراسة (المؤسسات العامة– أعضاء لجنة الأسرى في المجلس التشريعي – الرؤساء و الأعضاء المختصين من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الأسرى – والأسرى المحررين الذين عملوا في مجال التأهيل و الاستيعاب أو قدموا دراسات في مجال تأهيل الأسرى المحررين و استيعابهم.

10.1 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع البحث من المؤسسات العامة في محافظة رام الله و البيرة و المختصين العاملين في استيعاب وتأهيل الأسرى المحررين. أما عينة الدراسة، فتعتمد الدراسة عينة قصديه تتكون من :

- رؤساء الدوائر في المؤسسات العامة المعنية باستيعاب الأسرى و عددها ثلاث مؤسسات (وزارة شؤون الأسرى و المحررين–نادي الأسير–جمعية الأسرى المحررين)
- المشرعين الذين عملوا على إنجاز الأطر القانونية المتعلقة باستيعاب الأسرى المحررين و تأهيلهم.
- الرؤساء و الأعضاء المختصين من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الأسرى كفئة مستهدفة ضمن برامجها و سياستها و عددها في محافظة رام الله و البيرة ستة مؤسسات.
- الأحزاب و التيارات الحزبية التي لديها برامج و آليات لاستيعاب الأسرى و تأهيلهم و تشمل على الحركات والأحزاب الممثلة في منظمة التحرير بالإضافة إلى الحركات الإسلامية و المبادرة الوطنية.
- الأسرى المحررين الذين عملوا في مجال التأهيل و الاستيعاب أو قدموا دراسات في هذا المجال و يبلغ عددهم (عشرة اسرى محررين).

11.1 معوقات الدراسة

أهم معوقات الدراسة تتمثل فيما يأتي:

- تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية من عام 1994 م حتى نهاية عام 2008م.
- كذلك تقتصر الدراسة في جمع البيانات والدراسات المنشورة ورسائل الماجستير و الدكتوراه والكتب العلمية التي ترتبط بموضوع الدراسة.
- عدم تعاون بعض المختصين مثل وزير شؤون الأسرى و المحررين و وكيل الوزارة.

الفصل الثاني

الإطار النظري و الأدبيات السابقة

2.1 المقدمة

جاءت عملية التأهيل والدمج من أجل تغطية حاجة لدى المجتمعات لتصل إلى عقد اجتماعي لا يعود ويخترقه أعضاء هذا المجتمع الذين يخضعون لذات العقد وقوانينه في داخل ذات الحدود الاجتماعية والجغرافية والإدارية. وقد أنتج بعض المفكرين و المثقفين – كما أطلق عليهم بشاره – والمختصين العديد من الوسائل والدراسات التي تخلق ذلك الجو الذي يجعل من يخرجون عن القانون ضمن الإطار القانوني والعقد الاجتماعي المتفق عليه ضمنياً في ذات المجتمع، وجاءت وجهات النظر مختلفة في هذا الخصوص فكان من المثقفين من أدخل الإصلاح ثم العقاب وعارضهم المختصون ليكون العقاب ثم الإصلاح ومنهم من جاءت وجهة نظرهم ما بين البين كأدوات تساعد على التأهيل والإصلاح وإعادة تأهيل المسجونين إلى المجتمع ليكونوا أعضاء طبيعيين لهم كافة الحقوق وعليهم كافة الواجبات.

وجاءت القضية الفلسطينية لتقدم قراءة ذات خصوصية حديثة لموضوع التأهيل و الاستيعاب لا تقوم على أبعاد إصلاحية بحته كما سبق وأن وضحها الغرب، فقد خلقت الحركة الأسيرة الفلسطينية التي تتابع مشروعها التحرري والديمقراطي من الاحتلال، خلقت من ذاتها رافعة لقضايا أمة ترزح تحت الاحتلال، فهذه الفئة لم تخترق أي عقد اجتماعي بل على العكس من ذلك كانت مسيرتهم من أجل أن يخطوا عقدهم الاجتماعي الخاص بهم وبمجتمعهم. (بشارة، 2002). فهم أسرى من أجل قضية عادلة اعترف بها العالم وأقر حق شعب كامل في الحرية والاستقلال، فقد خاض ربع المجتمع هذه التجربة المؤلمة ليصل كل المجتمع إلى حريته.

مما يضع على كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وكذلك كل شرائح وأطياف الشعب الفلسطيني مسؤولية أساسية في استيعاب ودمج الأسرى في مجتمعهم الذي دافعوا عنه وقدموا أغلى سنوات عمرهم من أجله ومن أجل وطنهم لينعموا بالحرية.

2.2 تطور مفهوم السجن ووظيفته

لقد تطور مفهوم المؤسسات العقابية بعدما خلا مضمون التنفيذ العقابي من العصور القديمة والوسطى من الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية اللازمة لإصلاح الجاني و بدأ هذا المفهوم بالتطور إلى أن أصبح الإصلاح هو الهدف الأول الذي تسعى آلية المؤسسات العقابية.

وفي مقدمة مراحل الجزاء الجنائي والذي هو حلقة هامة من ثلاث مراحل تمر عبر المرحلة القضائية ثم المرحلة التنفيذية ثم مرحلة الجزاء الجنائي و في مقدمتها العقوبة السالبة للحرية. (خضر،1984). و قد تطور مفهوم السجن خلال المراحل التاريخية المختلفة و ذلك كما يلي.

1.2.2. في العصور القديمة:

كانت السجون في هذه الفترة من أجل الانتقام بشكل أو بآخر، فلم تكن عقوبة سلب الحرية من العقوبات الدارجة. العقوبة كانت انتقامية وانتقلت من يد الفرد إلى العشيرة أو القبيلة فقد كانت في معظمها عقوبات بدنية ولم تكن هناك حاجة للسجون، ثم جاء الانتقام الديني لإرضاء الشعور الديني وحافظ على العقوبات البدنية ولم تكن السجون كما هي معروفة اليوم بل كانت من أجل إيقاف المجرم حتى تنفيذ الحكم عليه أو لأغراض سياسية حيث كانت معتقلاً للذين يهددون سلطان الحاكم وكانوا يودعون في السجون لمدة غير معروفة. (عبد الستار، 1972)

2.2.2. في العصور الوسطى:

كان الهدف الأول للعقوبة في هذه المرحلة هو تطهير الجاني، وكانت الديانة المسيحية مؤثرة بشكل مباشر في طبيعة هذه العقوبة وعلى السجون فتدعوه هذه الديانة إلى التسامح والمغفرة أثرت على حجم ونوع العقوبة خلال معاملة المسجونين والعناية بهم وتعليمهم وتهذيبهم . من جهة أخرى كانت السجون في هذه المرحلة مهملة من قبل الدولة وغير صحية ومظلمة و اشتملت على أساليب التنكيل وتعذيب الجناة والمتهمين. (خضر،1984)

3.2.2. في العصور الحديثة:

ظهرت في هذه الفترة بعض الحركات الإصلاحية التي تناولت القانون الجنائي من المرحلة التشريعية إلى القضائية إلى التنفيذية، وقد أثرت طبيعة المدارس الفكرية والجنائية على نوعية الأفكار الإصلاحية ابتداء من المدرسة التقليدية وانتهاء بمدرسة الدفاع الاجتماعي للمستشار الفرنسي أنسل. (خضر، 1984). و قد ظهرت العديد من المدارس التي تحدثت عن أهمية السجون و دورها و منها:

- فكر المدرسة التقليدية الأولى: " المنفعة الاجتماعية والردع العامة ".
- فكر المدرسة التقليدية الثانية: (العدالة ثم الردع العام).
- في فكر المدرسة الوضعية الايطالية: (الردع الخاص فحسب).
- حركات الإصلاح العقابي: ركزت على أن يكون الردع والعقاب أولاً ثم التوجه إلى الإصلاح ومعرفة الأسباب ومعالجة الإشكالات التي أدت وتسببت في هذه الجريمة.(خضر، 1984). وقد حاولت بعض هذه المدارس تطبيق بعض الأفكار وفق المبادئ الآتية (المغربي واليثي، 1967):

  - إن المجرم شخص يقبل التقويم و الإصلاح.
  - التقويم والإصلاح حق للفرد وواجب المجتمع.
  - أن يتعود المجرم على التعاون مع الجماعة.
  - أن كل سجين يجب أن يلقى العلاج الملائم لحاجاته.
  - الإصلاح يجب أن يركز على التهذيب و التربية.
  - إن من الأهمية أن يتعلم السجين حرفة خلال فترة وجوده في السجن.

- فكر المدرسة التوفيقية: (الإصلاح أولاً والردع ثانياً)
- في فكر الدفاع الاجتماعي: (العلاج وإعادة التأهيل): وتعتبر فكرة الدفاع الاجتماعي مرحلة جديدة سميت بمرحلة السياسة الجنائية الاجتماعية وظهرت مع بداية ظهور اتجاه الدفاع الاجتماعي وقد أسس (جراماتيكا) أفكاره مع أساس الطبيعة الإنسانية من ناحية وطبيعة الفرد بالمجتمع والدولة من ناحية أخرى، والطبيعة الإنسانية كما يراها جراماتيكا طبيعة مشحونة بالأنانية المطلقة وأن هناك رادع يقف دونها سواء كان الدين أو التربية أو العادات والتقاليد الاجتماعية.(حسني، 1970)

3.2 أنواع المؤسسات العقابية

حيث يوضح (جعفر،1992) أنواع المؤسسات العقابية على النحو الآتي:

1.3.2. المؤسسات العقابية المغلقة:

تعتبر المؤسسات العقابية المغلقة من النماذج التقليدية التي تنفذ فيها عقوبة الحجز و تسمى بالسجون و تمتاز بالرقابة الصارمة و الأسوار العالية و الحراسة الدائمة و تفرض الجزاءات التأديبية في حال مخالفة الأنظمة الداخلية التي تسير عليها. و تكون هذه المؤسسات من اجل عزل المجرم عن الجماعة لتجنب خطورته الإجرامية. و قد تعرضت هذه المؤسسات للنقد لأنها لم تعمل على إلغاء الجريمة أو تخفيفها و بالرغم من ذلك لم تستغن عنها المجتمعات لمواجهة الجرائم الخطيرة و المحكوميات العالية.

2.3.2. المؤسسات العقابية شبه المغلقة:

و هي المؤسسات التي تكون فيها درجة الرقابة اقل من المؤسسات العقابية و لا تصل في مرونتها إلى المؤسسات العقابية المفتوحة. و يتميز هذا النظام بسياسة التدرج في تخفيف الرقابة المباشرة في حال تحسن سير و سلوك السجين، و أن عدم فصل النزيل عن بيئته الخارجية يعتبر من الميزات العلاجية التدريجية لهذا النظام، و يكون نزلاء هذا النظام من الكبار في السن و ممن يقضون فترات عقابية قصيرة الأمد.

3.3.2. المؤسسات العقابية المفتوحة:

هي من المؤسسات التي تتقارب مع سياسة المجتمع الخارجي حيث تمتاز هذه المؤسسات بأنها لا تشبه المؤسسات العقابية الأخرى و لا وجود لجدران أو أسوار أو أبواب مغلقة فيها أي انه لا وجود لمظهر مادي كالمؤسسات الأخرى بل هي أمكنه أشبه بالبيوت و المزارع الكبيرة يتوفر بها الكثير من العمل و النشاطات المختلفة.

وتكون العلاقة ما بين النزيل و مثل هذه المؤسسات قائمه على أساس الثقة و أقناعة بضرورة الالتزام بالواجبات و القوانين التي تهدف لإبعاده عن طرق الشر و الانحراف.

4.2 نظم المؤسسات العقابية

تتمثل اهم نظم المؤسسات العقابية فيما يأتي:

- الحجز الانفرادي: و الذي يعني قضاء فترة العقوبة على السجين في عزل انفرادي دائم حتى لا يؤدي اختلاط هؤلاء المسجونين إلى عواقب سيئة و نتائج غير مرضية للعملية العقابية.
- نظام الجمع بين السجناء: يقوم هذا النظام على أساس عدم عزل السجناء عن بعضهم و يسمح لهم بممارسة مختلف الأنشطة بشكل جماعي مثل الرياضة و الطعام و العلاقات الاجتماعية الداخلية و تبادل الآراء، الشيء الذي يساعد في عملية التأهيل و خلق حالة من التعاون و العمل الجماعي و الثقة في ما بين السجناء، ويمكن تصنيف السجناء إلى فئات تنسجم مع الميول و القدرات و الثقافة و الرغبات مع مراعاة الخطورة الإجرامية.
- النظام المختلط: الذي يجمع ما بين السجناء في أوقات معينه و يفصل بينهم في أوقات النوم، فيجتمع السجناء عند الطعام و النشاطات النهارية المختلفة و يعزلون ماديا إثناء الليل، و هذا النظام يتفق مع الطبيعة الإنسانية في قضاء أوقات النهار مع الغير و ينفرد بنفسه أثناء الليل و هذا يساعد في عملية التأهيل.
- النظام التدريجي: و يعتبر هذا النظام من أكثر الأنظمة شيوعا في العصر الحديث، حيث يمر السجين في المراحل السابقة، العزل يكون في البداية لدراسة شخصية السجين ثم الاختلاط مع الغير و من ثم الإفراج المشروط.(جعفر،1992).

5.2 مفهوم السجن في الإسلام

إن العقوبات في الإسلام هدفها حماية المصالح الأساسية وتحقيق العدالة المطلقة بالحدود والقصاص والتعزير التي تترك لولي الأمر، وعرف الإسلام سلب الحرية في صورة واحدة هي الحبس أو السجن، و منع الحرية والحبس في الإسلام جاء في عهد الرسول (ص) و خليفته أبي بكر على الرغم من عدم تخصيص مكان معين في عهدهما.

وفي عهد عمر بن الخطاب تم إعداد مكان للحبس بعد أن اتسعت رقعة البلاد وازدادت الرعية حيث قام عمر بن الخطاب بشراء دار من صفوان بن أمير وجعلها محبساً، كما أن عثمان بن عفان سجن ضابي بن الحارث حتى مات في السجن، وكذلك في عهد علي بن أبي طالب حيث بني سجناً في الكوفة وأوقع عقوبة السجن. (خضر،1984).

6.2 متطلبات العلاج والإصلاح

حتى يتم العلاج والإصلاح بالشكل الصحيح يجب القيام بإجراءين أولهما فحص شخصية السجين و التصنيف على ضوء نتائج هذا الفحص.

1.6.2. فحص شخصية السجين:

أي دراسة شخصية السجين من مختلف النواحي و الكشف عن هذه الشخصية والدوافع التي دفعته لارتكاب الجريمة، حيث يتم وضع هذا الملف الشخصي بجانب الملف القانوني وتكون العقوبة بناء على دراسة هذين الملفين.

ويتم تحديد شخصية المجرم من خلال دراسة وتشخيص حالته فقد يكون هناك عوامل وراثية أو عضوية أو طارئة جعلته يرتكب ذلك الجرم، ويظهر ذلك في الفحص البيولوجي، أما الفحص النفسي أو الاجتماعي فيكشف عن العوامل النفسية أو العقلية.
(المغربي والليثي، 1967).

2.6.2. متطلبات التأهيل للعودة إلى المجتمع:

إن عملية التأهيل هي عملية مستمرة وتابعه لبرنامج العلاج والتهذيب الذي يطبق على الأسير أثناء فترة تنفيذه عقوبة السجن، فلا بد من أن يمر السجين بهذه المرحلة حتى يصل إلى مرحلة التأهيل. ويجب الحفاظ على ما لدى السجين من ميزات ومواهب في كافة المراحل حتى يتم تطويرها ليتمكن من استخدامها في المراحل اللاحقة ويستطيع أن يندمج في المجتمع ويكون عضواً فاعلاً، وهناك وسائل عديدة لهذه التنمية للمواهب والقدرات. (خضر،1984)

3.6.2. التأهيل المهني:

يحقق التأهيل المهني فوائد كثيرة للسجين مثل التعود على النظام والالتزام والقضاء على أوقات الفراغ وشغل تفكير السجين بأمور وقضايا بعيدة عن جو الإجرام والجريمة. والتأهيل بهذا الاتجاه يجعل الأشخاص يعتمدون على أنفسهم ويكسبون عادات ونظام وقيم جديدة ومن أهمها الثقة بالخير والتعاون مع الغير وتكوين علاقات سليمة سواء مع العاملين أو الرؤساء. (عبد الستار، 1972)

4.6.2. التهذيب والتعليم:

يكون التهذيب أمر لازم وبدرجات متفاوتة حسب أنماط المسجونين وفي مرحلة ما قبل الإفراج، وهو أما أن يكون دينياً كتزويد السجين بالثقافة الدينية وذلك بتوفير الكتب الدينية وتمكينه من أداء الفروض في أوقاتها، كما يمكن أن يكون تهذيباً أخلاقياً بحسب القيم الاجتماعية السليمة والمبادئ السامية.

أما بالنسبة للتعلم و التعليم فعلى الإدارة أن تشجع السجين على التعلم و التعليم والقراءة المستمرة وتوفير الفرصة لمن يرغب في مواصلة دراسته مع السماح لهم تأدية الامتحانات بالتنسيق مع الجامعة، و على الإدارة العمل على توفير الكتب اللازمة سواء بتوفير المكتبة أو توفر الكتب اللازمة عن طريق السماح بإحضار الكتب على حسابه الخاص.
(عبد الستار،1972)

7.2 اهتمام المؤتمرات الدولية برعاية المسجونين

أقرت المؤتمرات الدولية عدة قواعد تعتبر حد أدنى لمعاملة المسجونين، وقد صدرت هذه القواعد عن هيئة الأمم المتحدة سنة 1955 بعد توصية من اللجنة الدولية للقانون الجنائي والسجون سنة 1951 كما أقرتها حلقة دراسات الشرق الأوسط لمكافحة الجريمة ومعاملة المسجونين سنة 1953 إلا أن تباين الظروف والأوضاع القانونية بين الدول لا تمكن من الأخذ بهذه القواعد كافة و إن كان على كل دولة أن تأخذ بما يتفق مع الظروف والأوضاع فيها. أما هذه القواعد فقد تضمنت عدة مبادئ عامة لمعاملة موحدة لمختلف المسجونين دون أي تمييز مثل اللغة أو الدين أو الجنسية أو العقيدة.... منها، الفصل بين المحبوسين بقضايا جنائية أو مدنية أو المحكوم عليهم في جرائم عادية أو الجرائم السياسية.

كما شملت هذه القواعد نوعية المباني والأنشطة والخدمات الطبية التي تقدم للأسرى والمعاملة والتأديب والاتصال بالخارج، وقد جاء في مؤتمر خبراء الشؤون الاجتماعية العرب (في دورته الثامنة سنة 1964 عدة توصيات تتعلق برعاية المسجونين وأسرهم خاصة الرعاية اللاحقة والرعاية الاجتماعية داخل المؤسسات العقابية.(المغربي والليثي،1967). كما نصت اتفاقيات جنيف المؤرخة في عام 1949 على كامل الحقوق للأسرى و المعتقلين خلال الحروب و فترة الاحتلال، حيث جاء في القسم الرابع و الذي يشمل على اثني عشرة فصل، جاء به كافة التفصيلات

التي يجب على المحتل مراعاتها و الحقوق التي يجب أن يحصل عليها الأسرى، و بما أن الاحتلال "الإسرائيلي" من ضمن الدول التي وقعت هذه الاتفاقية فعليها تطبيق كافة البنود المتعلقة بها كدولة محتلة للأراضي الفلسطينية. (اتفاقيات جنيف،1949)

8.2 الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة

تمتد الحركة الأسيرة على عدة عقود من التاريخ الحافل بالألم والمعاناة من النضال والتحدي تطورت خلالها نضالات الأسرى من عام 1967 وبالتحديد في تشرين الأول أي مع بداية الاحتلال للضفة الغربية أثر هزيمة حزيران. حيث بدأت الصراعات ما بين إرادتين متناقضتين إرادة الإنسان الفلسطيني / الذي يدافع عن ذاته الوطنية والإنسانية وإرادة السجان والمغتصب والتي مارست بدورها أبشع الأساليب وأكثرها عنفاً.(قراقع،2001)

إن ممارسة جنود الاحتلال داخل السجون كانت تهدف إلى تحطيم نفسية المعتقلين وتفريغهم من محتواهم الوطني والنضالي فكانت وسائل القمع والضرب والشبح والإذلال تمارس بشكل يومي ولكن الأسرى يواجهون ذلك بكافة الطرق ومن هذه الطرق الإضراب عن الطعام والذي أدى إلى استشهاد الأسير " محمد عميرة " الذي أمتنع عن تناول الطعام لمدة أربعين يوماً مما أدى إلى استشهاده في سجن الرملة في عام " 1969 ".(أبو بكر،1989).

وتواصل النضال وأستمر الاعتداء وأصبحت السجون للتعذيب وخاصة بعد قرار الكنيست الذي أيد التعامل بشكل وحشي مع الأسرى ففي عام 1968 تمت مناقشة أكثر من فكرة للتعامل مع الأسرى ومنها:

- المعاملة القاسية مع الأشغال الشاقة في النقب وسيناء.
- المعاملة الحسنة كغسل أدمغة الأسرى من خلال العمل.
- الإعدام لكل من يثبت عليه وجود علاقة مع الثورة الفلسطينية. (الحاج،2005).
- إدخال الأسرى الفلسطينيين إلى الغرف الخاصة بالجنائيين و إعطاء الأوامر بالاعتداء عليهم.
- عدم مراعاة الحالات الصحية للأسيرات و إجبارهن على الولادة و هن مكبلات الأيدي. (أبو عطوان،2007)
- العزل الانفرادي و منع زيارات الأهل.(الأشهب،2007)

وفي عام 1978 تم اقتحام غرف الأسرى في سجن طولكرم واستخدام أنواع مختلفة من القمع والتعذيب وفي عام 1980 خاض الأسرى إضراباً مفتوحاً عن الطعام أستمر 33 يوماً أستشهد على إثرها الأسير علي الجعفري والأسير راسم حلاوة. (الرجوب،1986)

في عام 1989 اقتحمت قوة عسكرية سجن مجدو وأطلقت العيارات النارية على الأسرى مما أدى إلى إصابة العديد منهم إصابات خطيرة. (أبو بكر،1989)

و من خلال العديد من الاقتراحات استطاعت الحركة الأسيرة أن تجد لنفسها نظامها و آلياتها التنظيمية التي شكلت من خلالها الجسم الإعتقالي الصلب الذي حقق الكثير من الإنجازات التي أعادت للأسير الفلسطيني الاعتبار و الشخصية المعنوية غير المنكسرة داخل سجون الاحتلال التي وجدت من اجل هذا الهدف. (أبو عطوان، 2005)

و ذلك بعكس ما ذهب آلية الباحث ابوعطوان في دراسته تحت عنوان (مأسسة الحياة الإعتقالية) وقد حدث في الآونة الأخيرة تراجعا في دور الحركة الأسيرة، و لم تعد الحركة الأسيرة ذلك الجسم المخيف لإدارات السجون و لم تعد كما كانت في السابق حيث كانت في الماضي تشكل نوعاً من الاستمرارية النضالية و مكمل لمسيرة التحرر، و لكن بعد انتفاضة الأقصى عام 2000 أصيبت الحركة الأسيرة بنوع من اللامسؤولية و استطاعت إدارات السجون التحكم بشكل واسع على هذا الجسم المناضل.

وكان هناك العديد من الإجراءات المذلة التي فرضتها المحكمة العسكرية على بعض السجون و مراكز الاعتقال و منها:

- ارتداء الزى الموحد الذي فرضته إدارة السجون.
- يمنع النظر إلى وجه الجندي أو إلى أعلى ويجب إبقاء رأس الأسير منخفضاً.
- يمنع دخول الحمام إلا بإذن من العسكري المناوب.
- يمنع الخروج بعد الساعة السابعة من الخيمة ويتم إطفاء الأنوار.
- يقوم السجان بعملية عد للأسرى ثلاث مرات يومياً لإحباطهم وإشعارهم أنهم ليسوا جزءا من الإنسانية.
- منع صلاة الجماعة.
- نقل الأسرى إلى العيادة أو المحاكم مكبلين. (أبو بكر،1989).

- البرش والدواء السحري فالبرش هو لوحة من الخشب يمنع رفعها عن الأرض وتكون هذه الأبراش متراصة داخل الخيمة التي لا تتسع لعشرة أسرى في حين تجبر إدارة السجون الأسرى على أن يضعوا في كل خيمة عشرون أسيرا فيرغمون على رص أنفسهم ليتمكنوا من التعايش معاً في ظل هذا الوضع.

وأما الدواء السحري "الأسبرين" فهو لكافة الأمراض ولا يوجد عند الإدارة " الحوفيش " غير هذا العلاج لمرض الزكام والقلب والكسور. (قراقع،2001)

وتطورت الحركة الأسير وتشكلت القيادات التنظيمية وكانت في بدايتها لا تتبع العملية الديمقراطية ولكنها استطاعت أن تشكل نواة العمل النضالي والمطلبي داخل سجون الاحتلال، واستطاعت هذه النواة أن تحقيق العديد من المطالب سواء عن طريق الإضراب عن الطعام وسقوط شهداء معركة الأمعاء الخاوية التي أعلنها الأسرى منذ عام 1969 وحتى عام 1998 والتي كانت من أقوى وسائل الضغط على إدارات السجون.(أبو عطوان،2007)

ومع بدايات النضال وإثبات الذات النضالية بدأت الحركة الأسيرة بتشكيل وبلورة المؤسسة الإعتقالية والتي قادها كوادر وقيادات التنظيمات الفلسطينية، والتي كان من بواكير عملها منع كافة الأسرى من الخروج للعمل في المرافق الإنتاجية والمصانع العسكرية التي يعود ربحها للسجون الإسرائيلية وبهذا بدأت عملية التنظيم الداخلي للأسرى الشيء الذي خلق جيشاً منظماً لم تستطع الإدارة الصهيونية من كسر إرادته حتى تاريخه. (الحاج،1992)

وأستطاع الأسرى من تشكيل الهيكلية التنظيمية والحلقة المركزية لقيادة التنظيمات والمعتقل السيئ الذي عكس ذاته على الحياة النضالية والثقافية داخل السجون لتصبح رافعة وعامل حقيقي لخلق وتأهيل الكوادر والأفراد القادرين على الإنتاج داخل السجون وخارجها من خلال اندماجها مع المجتمع بشكل سلس وفاعل، واستمرت الحركة الأسيرة في نضالها وإثبات ذاتها للوصول إلى الحد الأدنى من الحياة الإنسانية داخل السجون الصهيونية، وقدمت الشهداء والجرحى ولا زالت حتى تاريخه تحافظ على ذاتها وهويتها ضد محاولات إلغاء هذه الهوية النضالية و الاضطهاد والتعذيب واقتحام غرف الأسرى وإذلالهم لإفراغهم من محتواهم الوطني والنضالي.(أبو عطوان،2007).

و قبل التعرض لأساليب التعذيب نتعرض إلى بعض من السياسة التي يمارسها الاحتلال حيث أن للاحتلال سياسة شبه متكاملة في تعامل أجهزته مع الأسرى من خلالها، فهذه السياسية التي تبدأ من

عملية تخطيط متكامل ودراسة شبه منسجمة مع ملفات كافة حالات الأسرى تحدد من خلالها هذه الأجهزة آلية التعامل مع كل أسير في مختلف مراحل الاعتقال والتحقيق، و الهدف منها كسر إرادة الأسير والضغط عليه اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا ونفسيا، كما أن كافة الجهات التي ينتقل إليها الأسير سواء مراكز تحقيق أو سجون تتطلب معرفة هذه الجهات عن ملف الأسير وشخصيته وقضيته والتي بناءاً عليها يتم التعامل معه كما يتم بناءاً عليها تحديد حجم الضغط الذي يمارس عليه. (قراقع،2001)

وهنا يجد الباحث أن الأسلوب الممنهج للتعامل مع الأسير من قبل أجهزة الاحتلال يختلف تماما عن تجربة الكاتب الأمريكي (ميشيل سانتوس) في كتابه (إن سايد) حيث يتحدث الكاتب عن أن الاعتقال في الولايات المتحدة الأمريكية قد يكون على ورقة ضريبة الدخل أو على جرائم قتل و السجان لا يعرف ولا يفرق هنا بين ملفات السجناء وان كافة السجناء يتعرضون لذات الضغط وان القانون غير متساو (Santos،2006)، وهذا الأمر يختلف في حالتنا حيث أن الحركة الأسيرة استطاعت أن تجبر وتكرس حالة التعميم في المنجزات التي يحققها أي سجن داخل فلسطين المحتلة. و من أساليب و سياسات الإخضاع التي يتبعها الاحتلال ضد الأسرى ما يلي:

- التعذيب: مارس الاحتلال سياسة التعذيب على الأسرى الفلسطينيين بطرق وحشيه مختلفة منها:

  - أولا: الهز العنيف: وهو الأشد خطورة، حيث يتم هز الجزء العلوي للأسير بقوة إلى الخلف و الأمام الشيء الذي يؤدي إلى ضرر مباشر في العمود الفقري و العنق و الرأس و قد يفقد الأسير وعيه و يتقيأ هذا عدا عن التبول اللاإرادي، و من نتائج استخدام المحققين أسلوب الهز العنيف استشهاد الأسير عبد الصمد حريزات بتاريخ 1995/4/25. (فراونه،2007). و اعترف رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق اسحق رابين بان حوالي 8000 فلسطيني قد تعرضوا للهز قبل منتصف عام 1995.(قراقع،2003)
  - ثانيا: الشبح: حيث يتم تقيد الأسير و وضع عصبة على عينيه و كيس ذو رائحة كريهة في الرأس، و يبقى في حالة الوقوف أو الربط بمقعد يميل بشكل كبير إلى الأمام و ذلك لساعات طويلة.
  - ثالثا: التقييد الشديد: و يتم تقييد الأسير بيديه و قدميه و شد القيود بدرجة كبيرة و مؤلمة مخلفة جروح عميقة.

- رابعا: الموسيقى الصاخبة: والتي تؤثر على الحواس لدى الأسير و تضغط عليه بسبب الصوت المرتفع كما تؤثر على الأسرى جسديا و نفسيا.
- خامسا: الخزانة: حيث يوضع الأسير في مكان ضيق أشبه بالخزانة بحيث لا يستطيع الأسير الجلوس أو النوم داخلها و تكون مظلمة و رائحتها كريهة و يبقى لساعات طويلة داخلها.
- سادسا: غرف العصافير: وهي غرف العملاء التي يرسل إليها الأسير فيتعرض للإهانة و اتهامه بالعمالة و الضرب إذا لم يخبرهم بتفاصيل نشاطاته و غالبا لا يدري الأسرى أن هؤلاء المتعاونين مع الاحتلال.(قراقع،2003). إن ممارسات الاحتلال البشعة ضد الأسرى خلفت (174) شهيدا منذ عام 1967 بسبب الإهمال الطبي و التعذيب و عدم وجود مقومات إنسانيه داخل هذه المعتقلات و السجون. و لا زال الاحتلال يمارس همجيته لتصل نسبة من تعرضوا للتعذيب داخل السجون إلى 95 % من الأسرى، و الأسوأ من ذلك وجود أكثر من (950) حاله مرضية صعبة و خطيرة حيث يعاني الأسرى من أمراض القلب و السرطان و الكلى و المفاصل و السكري داخل الأسر بالإضافة إلى الإهمال الطبي المقصود.(نادي الأسير الفلسطيني، 2004). من جهة أخرى و بالرغم من قرار من محكمة العدل العليا الذي صدر بتاريخ 1999/6/9 و القاضي بمنع استخدام التعذيب بحق الأسرى و ذلك على اثر الاحتجاجات الواسعة لمنظمات حقوق الإنسان، إلا أن جهاز (الشاباك) رفض هذا القرار، و في انتفاضة الأقصى أعطت حكومة الاحتلال الإذن لجهاز (الشاباك) بالتعامل مع الأسرى الفلسطينيين تحت شعار(حالة طوارئ) أي إعطاء الضوء الأخضر لممارسة سياسة التعذيب ضد الأسرى. (نادي الأسير الفلسطيني،2001)

- القضاء: كان قضاء الاحتلال في التعامل مع الأسرى مجرد مسرحيه و خاصة في انتفاضة الأقصى فقد خلت هذه المحاكم العسكرية من الضمانات القانونية و أسس العدالة و تتحرك بناء على أمر سياسي و ليس قضاء مستقل، و قد امتازت هذه المحاكم برفع المحكوميات بشكل غير منطقي خاصة بحق الأطفال راشقي الحجارة، و من جهة أخرى كانت هذه المحاكم تفرض الغرامات المالية و الكفالات المرتفعة جدا. كما سجلت هذه المحاكم تمييزاً نوعيا بأحكام لا تتجاوز الـــ (ستة أشهر على المستوطنين الذين قتلوا أطفال فلسطينيين بدم بارد، و لم تتجاوز بعض الغرامات (الاغوره) بحق بعض الجنود الذين انتهكوا القوانين الدولية في جرائمهم، مع العلم إن الكيان المحتل هو احد الأطراف التي وقعت على اتفاقيات عدم انتهاك حقوق الإنسان.(نادي الأسير الفلسطيني،2001)

- التصفية بعد الاعتقال: و كانت هذه الحالات التي تم تسجيل العديد منها و البالغة (150) أسيراً أعدموا خارج نطاق القانون أخرهم كان الشهيد محمود كميل من جنين و من هذه الحالات الشهيد اسعد القواسمه من مدينة الخليل و الشهيد محمود المغربي من بيت لحم.(نادي الأسير الفلسطيني، 2007)
- الاعتقال الإداري: و قد فرض الاعتقال الإداري على (3000) أسير دون تهمة أو محاكمة.
- اعتقال الأطفال و النساء: فقد تم تسجيل (400) حالة اعتقال للنساء بقي منهن حتى تاريخه (115) أسيرة و أكثر من (3000) طفل قاصر تقل أعمارهم عن (18) عام و معظمهم تعرضوا للتعذيب الجسدي و النفسي كما و أساليب التحقيق البشعة التي وصلت حد التهديد بالاغتصاب و اعتقال زوجات المعتقلين و أبنائهم و إطلاق الكلاب المتوحشة عليهم و الاعتداء بالضرب المبرح و رش الغاز المسيل للدموع في الغرف المغلقة و رش الماء و سياسة التفتيش العاري بحق الأسيرات و غير ذلك من الأساليب التي تحرمها كافة الشرائع.(قباجه،2006). و إذا ما تمت المقارنة ما بين الأسيرات الفلسطينيات مع السجينات في الولايات المتحدة الأمريكية و بالرغم من أن المرأة في الغرب مارست التحرر الاقتصادي الذي بدوره أدى إلى مشاركتها في الحياة الاجتماعية بمختلف الصعد، إلا أن النساء في السجن منطويات على أنفسهن و يبكين تحت أغطية الأسرة (Rathbon،2005)، و بالمقارنة مع الأسيرات في سجون الاحتلال و اللواتي خرجن من ثقافة مجتمع لا يعطي المرأة حقها فإنهن استطعن أن يسجلن صفحه رائعة من الصمود و الاستمرار رغم العنف و الإذلال الممنهج الذي تمارسه إدارات السجون بحقهن.
- سياسة العزل الانفرادي: حيث عمدت إدارات السجون إلى عزل الأسرى بشكل فردي لفترات طويلة كما عزلت نسبه كبيرة من الأسرى عن ذويهم حيث أن هناك أكثر من (2000) عائلة ممنوعة من زيارة أبنائها داخل سجون الاحتلال.
- الاعتقال لفترات طويلة: يوجد داخل السجون أكثر من (370) أسيرا معتقلا منذ ما قبل أوسلو عام 1993 يرفض الاحتلال الإفراج عنهم من بينهم (23)أسيرا يقضون أكثر من عشرين عاما داخل السجون. وهنا نجد أيضا إن الأسير الفلسطيني شخصية معنوية لا زالت رغم عدم وجود القانون الأساسي الذي يحمي حقوق الأسرى إلا أن الدول المتقدمة وبالرغم من وجود هذه القوانين والضوابط التي وجدت من اجل الحفاظ على حقوق السجناء إلا أن السجناء في الولايات المتحدة الأمريكية يشعرون بأنهم حيوانات في قفص وشريعة الغاب هي الحاكم والفاصل في داخل هذه السجون بالرغم من الحضارة والثقافة والمؤسسات التي تعنى بحقوق الإنسان ورغم كل ذلك لم تستطع كل برامج إدارات السجون هناك من خلق توجه ايجابي للسجناء كما يقول الكاتب الأمريكي (ليوناردو بلتر). وبالرغم من الإمكانيات

البسيطة لدى الأسير الفلسطيني إلا انه استطاع أن يخلق لذاته شخصية قادرة على صياغة مفرداتها رغم السياسة الممنهجة التي يمارسها الاحتلال عليه ورغم سنوات الاعتقال الطويلة. (Beltr، 1999)

إن حجم المعاناة التي يواجهها الأسرى تتطلب إعادة تأهيل لهم ضمن برامج مدروسة هي من الأهمية و الضرورة التي يجب أخذها بعين الاعتبار و عدم التعاطي مع الأسرى المحررين في المسائل المادية فقط، بل يجب العمل على تأسيس نظام للتأهيل النفسي و الاجتماعي أيضا.

9.2 سياسة التفكيك داخل السجون

لم تكف إدارة السجون عن ملاحقة الأسرى حتى في سجونهم فكانت إدارة السجون تلجأ إلى الاحتكاك المباشر مع الأسرى في حال اهتمامهم بتطوير برامجهم الداخلية التي تهدف إلى خلق نوع من التثقيف و تنمية الوعي في صفوفهم، فكانت الإدارة تلجأ إلى الاحتكاك السلبي لتقطع عليهم سبل التطور.(عبيه،2004)

يضاف إلى ذلك فترات التحقيق الطويلة التي قد تصل إلى ستة أشهر في زنزانة واحدة مع معاملة سيئة و ضغط نفسي و طعام يتألف من بيضة و ملعقة مربى و بضع حبات من الزيتون – و بالرغم من رداءته كان لا بد للأسير أن يتأقلم مع ما يقدمونه من طعام حتى يحافظ على استمرار يته و وجوده و نشاطه– هذا عدا عن الحرمان من النوم لساعات طويلة و الشبح المتواصل و الضرب المبرح،ناهيك عن الإهانات المستمرة و المعاملة غير الإنسانية أما عن الزنازين فهي لا تصلح لان تكون مكان لمبيت الحيوانات، حيث القذارة و الرائحة النتنة.(قطامش،1995)

كما أن غرف العار – العصافير – و ما لها من أثر سلبي على الأسير الذي يقع في شراك هذه المصيدة،حيث يخرج الأسير من فترة تحقيق مؤلمه و مزعجه بكل تفاصيلها فيخرج إلى فضاء مفتوح، معتقدا في هذه المرحلة انه في السجن الذي لطالما سمع عنه، غير مدرك أن جهاز المخابرات كان قد أعده لهذه المرحلة جيدا و أقنعه من خلال أعوانه انه ذاهب إلى السجن،يدخل الأسير في هذه المرحلة على انه في سجن حقيقي ليبدأ بالتعامل مع من حوله بكل صدق و ثقة، و هنا يبدأ الأسير بسرد ما هو ضروري و غير ضروري،ويتم نقل هذه المعلومات إلى جهاز (الشاباك) بشكل غير مباشر و بطرق مختلفة، و قد يدخل الأسير في جولات تحقيق يخضعه لها عملاء الاحتلال معتبرين كتمانه للأسرار أنها خيانة و انه هو المتعاون مع الاحتلال، من لا يدرك

من الأسرى هذه الألاعيب سيضطر إلى التعاطي مع من يهددونه بالانتقام منه على اعتبار انه أصبح في دائرة الشك الأمني و عليه تحفظات أمنيه، فيدافع الأسير عن نفسه بكشف أسراره و نشاطاته التي يسجلها في ما يسمى التقرير الأمني و الذي بدوره أي التقرير سيصل إلى جهاز (الشاباك)، وعند إعادة الأسير إلى التحقيق تتم مواجهته في هذه الاعترافات، و في معظم هذه الحالات يكون هناك حاله من الانهيار الشبه كامل للأسير أمام نفسه و أمام أعدائه، و لا يشكل هذا خطراً أو صدمة للأسير نفسه فقط بل لأعضاء مجموعته التي سيتم مطاردتهم و اعتقالهم بناءا على اعترافاته و إفادته، الشيء الذي سيعكس نفسه على ذوي الأسير في الخارج، كما إن نظرة المجتمع المحيط به ستختلف و كذلك أصدقاءه و محيطه، و حتى الأسرى داخل السجون يعطون اعتبارات كبيره لمثل هذه الحالات و يتعاملون بشكل سلبي مع حالة الاعتراف هذه.

وكان للحركة الأسيرة من خلال الممارسة النضالية ولطول فترة المقاومة أصبح لدينا أدبياتنا التي استطعنا من خلالها أن ندرك سياسة المحتل وسياسة الاعتقال الشيء الذي خلق نوع من قراءة هذه الممارسة ووضع التنظيمات الفلسطينية والمقاومة أمام ضرورة وضع السجن ورحلته الطويلة وكذلك التحقيق في أدبيات خاصة عن السجن وطريقة الصمود والشموخ من اجل الاستمرار فنحن هنا لسنا كما يذكر الكاتب الأمريكي (جفري روس) عن أسباب الاعتقال أو كما هو عنوان الكتاب (خلف القضبان) حيث يكون إن عملية الاعتقال لا يكون مخطط لها وهي محض صدفة ولا يعرف الشخص متى يتم اعتقاله في الأغلب. (Ros،2002). بل على العكس من ذلك فان للقضية الفلسطينية خصوصيتها حتى في هذا الأسلوب والنوع والمعرفة.

10.2 آثار عكسية على إنسانيتهم

إن التجريد من الإنسانية التي يمارسها السجانون على الأسرى لا تقع على الفلسطينيين فقط بل أيضا على من يسلبوا تلك الإنسانية من أسرانا البواسل و إن السجان عندما يقر بان التعامل الوحشي و التعذيب هو من الوسائل المتاحة من اجل تثبيت الحق الذي يزعمون، وبهذا فهو يقوم بنزع و تجريد جنوده من هذه النزعة الإنسانية التي ستؤثر عليهم و على إنسانيتهم و يولد العنف الذي يكون بداية فقد إنسانيتهم لمجتمعهم و محيطهم.

"إن الذين يمارسون الاضطهاد و الاستغلال و يرفضون الاعتراف بالآخرين،هم من يبادر بالعنف، و ليس أولئك الذين يتعرضون للاضطهاد و الاستغلال و رفض الاعتراف بهم، و ليس ضحايا الاستبداد هم من يبادر بالاستبداد و التعسف، و ليس أولئك الذين حرموا من إنسانيتهم هم من ينكر

الإنسان، بل هم أولئك الذين حرموهم تلك الإنسانية (وأنكروا بذلك إنسانيتهم أنفسهم).(الحسيني،2003). و بالنظر إلى السجون المختلفة نجد أن الكاتب الأمريكي (سيث فيرانتي) يتحدث في كتابه (قصص السجناء) عن معايير القوة و الاحترام داخل السجون حيث أن القوة و الاحترام تقاس بالكم الذي يمكن أن تعطيه للأشخاص (المخدرات، المال).
(Ferrante، 2005).

11.2 التأهيل و أهميته للأسرى الفلسطينيين

فيما يأتي عرض مقتضب لمفهوم التاهيل واهميته للاسرى الفلسطينيين.

1.11.2. التأهيل:

يقصد بعملية التأهيل الوصول إلى مستوى مرض أو مقبول فسيولوجيا أو عقليا أو مهنيا أو اجتماعيا أو نفسيا.(العيسوي،1997)

2.11.2. أهميته:

إن ما يتعرض له الأسرى الفلسطينيين داخل السجون من تعذيب جسدي و نفسي يحتاج إلى اهتمام مباشر من خلال عملية التأهيل، و العمل على متابعة كافة الأسرى المحررين من السجون الإسرائيلية و التواصل معهم و متابعة كافة الأحداث التي شهدوها في سجون الاحتلال الإسرائيلي، و لا يكفي التعامل مع الأسرى و عملية التأهيل بالقيمة المادية. (البرغوثي، 2007)

12.2 برامج التأهيل والاستيعاب ما بعد الأسر

جاء الاحتلال وبدأ نضال الشعب الفلسطيني، واستمرت المقاومة، ومع بداية الانتفاضة الشعبية الأولى في أواخر الثمانينات وصلت السجون وأعداد الأسرى إلى ذروتها حيث أعتقل الآلاف من الفلسطينيين ولفترات تتجاوز العشر سنين في معظمها، وحظيت هذه الفئة باهتمام السلطة بهدف إعادة تأهيلها ودمجها في المجتمع الفلسطيني حيث تم إنشاء وزارة شؤون الأسرى المحررين لرعاية ودعم برنامج تأهيل الأسرى المحررين الذي كان تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية عام 1995. (الحاج،2005). وبعد توقيع اتفاقيات مع الإتحاد الأوروبي والحكومة السويسرية

والحكومة الإيطالية، هذه الاتفاقيات الخاصة بإعادة تأهيل الأسرى والمحررين ودمجهم في المجتمع الفلسطيني عن طريق تطوير مهاراتهم المهنية والشهادات العلمية وحتى بناء مشاريعهم الخاصة ليصبحوا أفراد فاعلين، وتم تقديم الخدمات للمرحلة الأولى من هذه الاتفاقيات ب " 9500 " تسعة ألاف وخمسمائة أسير محرر. (الحاج،2005)

أما الخدمات التي يقدمها برنامج تأهيل الأسرى والمحررين فتتمثل في العديد من الخدمات التي يقدمها برنامج تأهيل الأسرى والمحررين، حيث يقدم البرنامج التأمين الصحي لمعظم الأسرى المحررين وأسرهم، كما التعليم فقد استفاد " 251 " أسيراً محرر من مدينتي رام الله والبيرة من هذه الخدمة حيث تم تغطية 50 % من الرسوم الجامعية وقد وصلت إلى 70 % في بعض الحالات. وتم منح قروض من خلال برنامج تابعته الوزارة مع البنوك وتحت دعمها ب 272 أسير من مدينتي رام الله والبيرة. (الحاج، 2005)

1.12.2. أهم الخدمات التي يقدمها البرنامج:

تتمثل اهم الخدمات التي يقدمها البرنامج فيما يأتي:

- التأمين الصحي: عانى الأسرى داخل السجون الإسرائيلية من سياسة الإهمال الطبي الذي تمارسه إدارة مصلحة السجون تجاههم من خلال عدم توفير الرعاية الصحية اللازمة لهم وقد توفي العديد من الأسرى داخل السجون بسبب الإهمال الطبي وقلة الرعاية الصحية، حيث أصيب الأسرى بأمراض الضغط والقلب والروماتزم والقرحة والأمراض الجلدية . (قراقع، 2000). وقد بلغ عدد الأسرى الذين انتفعوا من هذه الخدمة " 13082 " وفي مدينتي رام الله والبيرة كان عدد الأسرى المنتفعين من هذه الخدمة " 1282 " حتى عام 1999. (الحاج، 2005)
- التأهيل النفسي: حيث أصبح التأهيل النفسي من البرامج المهمة و التي لها الدور الفاعل في إعادة الأسير المحرر ليندمج مع المجتمع، إذ أن عملية الاعتقال و منذ بدايتها و التي تكون بشكل همجي و وحشي و مرورا بالتحقيق و التعذيب الجسدي و الضغط النفسي و صولا إلى السجن و عملية الإذلال التي تمارسها إدارات السجون بحق الأسرى، كل ذلك يتطلب من المؤسسة المعنية بتطبيق برامج التأهيل النفسي. (وزارة الأسرى، 2004).

- التعليم الجامعي: حيث قدمت وزارة شؤون الأسرى و المحررين برامج المنح الدراسية للأسرى المحررين الذين يكملون تعليمهم الجامعي و كانت تغطي الوزارة ما نسبته 50% من أقساط الأسرى المحررين الملتزمين في الدراسة الجامعية في الجامعات الفلسطينية.
- التدريب المهني: من اكبر البرامج التأهيلية التي عملت عليها وزارة شؤون الأسرى و المحررين حيث أن برامج التدريب المهني هي نموذج عن البرامج التي تساعد بشكل مباشر على تطوير الأسرى المحررين مهنياً كما تساعدهم على الاندماج السريع في صفوف المجتمع، حيث أن البرنامج يخرج أسرى محررين أصحاب كفاءة و خبره فنية و تقنية سوق العمل بحاجة إليها، و يجد الباحث هنا إن مثل هذه البرامج أفضل من التعويض المالي أو المنح المالية التي اعتمدت في الآونة الأخيرة، و من خلال هذه البرامج نخلق آلية تأهيل و استيعاب و دمج تحقق الحياة الكريمة لمن ناضل و لم ينتظر التعويض لنضاله.
- القروض: من البرامج التي ساعدت عدد من الأسرى المحررين لينطلقوا في مشاريعهم الصغيرة و الخاصة حيث قدم هذا البرنامج قروض صغيرة تبدأ هذه القروض من (2500$) و تصل إلى (5000$) لدعم مشاريع للأسرى المحررين بعد دراسة للمشاريع التي يحتاجون القروض من أجلها.
- البحث عن العمل: " يقوم البرنامج بمتابعة خريجي الجامعات و الدورات المهنية و يسعى جاهدا في البحث عن عمل لمساعدة الأسرى في الحصول على فرصة عمل يرتزقون من خلالها". (ابوعطوان،2006)

13.2 عملية استيعاب الأسرى المحررين

لا زالت برامج التأهيل عاجزة عن تقديم برامج استيعابية ذات استمرارية للأسرى المحررين وخاصة إذا ما نظرنا إلى قانون الأسرى و المحررين الذي سجله المجلس التشريعي وأقرته الحكومة الفلسطينية عام 2004 في عهد حكومة رئيس الوزراء آنذاك أحمد قريع. ولم يكن لهذا القانون النصيب والخط الواقي في التطبيق وبقى حبر على ورق من خلال النتائج التي ظهرت معنا في هذه الدراسة. كما أن مسألة الاستيعاب لا زالت تحت جدول عملية التأهيل والتي توقف معظمها، حيث أن هناك عدة مراجع تم العمل عليها حتى يتم استيعاب الأسرى المحررين بشكل مباشر في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ولكنها توقفت منذ أعوام.

1.13.2. دعم الأجور:

كانت وزارة شؤون الأسرى والمحررين تقوم بتوفير فرص عمل في المؤسسات غير الحكومية والحكومية وتدعم الأسير المحرر في هذه المؤسسات بنصف الراتب الذي يحصل عليه لقاء عمله ومن المؤسسة التي يعمل بها النصف الأخر حتى يتمكن من عمله أو انتهاء الفترة المتفق عليها ما بين وزارة شؤون الأسرى والمؤسسة إلى حين استيعاب الأسير المحرر ليصبح عاملاً في تلك المؤسسة، ولكن تم توقيف العمل في هذا البرنامج في عام 1999. (الحاج،2005)

2.13.2. الاستيعاب غير المدعوم:

وعملت وزارة شؤون الأسرى والمحررين على توفير وظائف وأعمال للأسرى المحررين دون دعمها بالأجور كما ذكرنا في خدمات دعم الأجور، ولكنها كانت تقوم بعملية تنسيق مع مؤسسات حكومية وغير حكومية ليكون للأسرى المحررين الأولوية في عملية التعيين والتشغيل في عملية متكاملة لتأهيل الأسرى المحررين في المجتمع وإعادة دمجهم في المجتمع. (الحاج،2005)

14.2 الاستيعاب

الاستيعاب أو القدرة الاستيعابية للعمالة تعرف بأنها معدل نمو الاستخدام، و قد بدأ الاهتمام بدراسة القدرة الاستيعابية للعمل بعد دراسة (ransi و fei) العام 1963، و حسب هذه الدراسة تم اشتقاق نموذج رياضي يبين العوامل المحددة للقدرة الاستيعابية، وحسب هذا النموذج تزداد القدرة الاستيعابية للعمل كلما ازداد التكوين الرأسمالي.(مكحول،2001).

ولقد تبين من الدراسات السابقة أن القدرة الاستيعابية الكلية للاقتصاد الفلسطيني بلغت 85% من القادمين الجدد لسوق العمل في الضفة الغربية و 52% في قطاع غزه. و تتوزع هذه النسب بين القطاعات الاقتصادية المختلفة (الخدماتيه، الإنشاءات، النقل و التخزين، قطاع الصناعة، الزراعة،التجارة و الفنادق و المطاعم) و بشكل إجمالي فان الاقتصاد الفلسطيني يستطيع استيعاب 62% سنويا من الزيادة في القوى العاملة و أكثر القطاعات في استيعاب العمل هي قطاع الخدمات و قطاع تجارة الجملة و التجزئة ثم الفنادق والمطاعم و تليها قطاع الإنشاء و اقل هذه القطاعات على الاستيعاب الصناعة و الزراعة و قطاع النقل و التخزين. (مكحول،2001)

إن زيادة حصة العمالة في قطاع الإنشاءات بلغت في المتوسط 21،4% من مجموع العاملين، أما في قطاع غزه تتذبذب من دورة إلى أخرى وبلغت في المتوسط 16،2%، و قد زادت أهمية قطاع الخدمات و الفروع الأخرى و يشمل ذلك العمالة في القطاع الحكومي إذ زادت حصة الخدمات في العمالة من 22،7% إلى 24،6% في الضفة الغربية و من 35،2% إلى 38% في قطاع غزه، أما الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاستخدام تسير باتجاه مختلف بين الضفة الغربية و قطاع غزه حيث التراجع في الضفة الغربية و تزايد حصة العمالة الزراعية في قطاع غزه و كذلك الحال مع قطاع الصناعة.(مكحول، 2001).

وقد بينت الدراسات التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إن قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب القوى العاملة الفلسطينية تتراجع سنويا و مع مرور الوقت، و يزداد الاعتماد عل أسواق العمل الخارجية خاصة السوق الإسرائيلية و يتحول الفائض الذي لا يتم تصديره إلى بطالة، إن عرض العمل ينمو بوتيرة أسرع من نمو الطلب على العمل الشيء الذي يخلق فجوة في الطلب، و تزداد هذه الفجوة التي قدرت في العام 1994 حسب الدراسات ب 129 ألف في الضفة الغربية بما يقدر بمتوسط زيادة سنوية 4،8% و 5،1% في قطاع غزه التي سجلت الدراسات فيه حجم الفجوة لعام 1994 بحوالي 1،5 ألف.(مكحول، 2001).

15.2 الدراسات السابقة

دراسة الحاج (2005) بعنوان: "علاقة المجتمع الأوروبي بتأهيل الأسرى الفلسطينيين المحررين و انخراطهم في المجتمع المدني". هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة المجتمع الأوروبي بتأهيل الأسرى الفلسطينيين المحررين و انخراطهم في المجتمع المدني الفلسطيني، كما هدفت أيضا إلى التعرف على قضايا هامه في حياة الأسرى المحررين من حيث المقاييس التي اتبعت في التأهيل و حيثيات عملية التأهيل و جدوى تلك العملية في حياة الأسرى المحررين من اجل توطيد علاقة هؤلاء بمجتمعهم المدني. تكون مجتمع الدراسة من 30000 أسير محرر من مختلف المناطق الفلسطينية وتم إجراء الدراسة على عينه عشوائية تكونت من 4050 أسيراً محرراً أي بنسبة 13.5%. قام الباحث باستخدام استبانة من اجل جمع البيانات المطلوبة. أهم النتائج الرئيسية التي توصلت لها الدراسة كانت على النحو الأتي: إن برنامج التأهيل قدم فائدة للأسرى المحررين، وكان له تأثير واضح على حياة الأسرى المحررين،إذ قدم هذا البرنامج حزما كاملة من الخدمات الشيء الذي خلق نوع من الدمج للأسرى المحررين في مجتمعهم المحلي. وخرج الباحث بمجموعه من

التوصيات التي تفتح الأبواب أمام الدارسين لهذا الموضوع و كذلك للمؤسسات المهتمة في مثل هذه القضايا.

دراسة البرغوثي (2007) بعنوان استيعاب الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الوطنية في مدينتي رام الله و البيرة من الانتفاضة الأولى (1987) إلى انتفاضة الأقصى (2000). ەدفت هذه الدراسة لتبيان مدى استيعاب الأسرى المحررين الموجود في مؤسسات السلطة الفلسطينية، كما سعت إلى معرفة مدى مشاركة المؤسسات الحكومية في عملية الاستيعاب. و تكون مجتمع الدراسة من الأسرى المحررين في مدينتي رام الله و البيرة والذي بلغ عددهم (940) أسيراً محرراً وتم اخذ عينه عشوائية تكونت من (188)أسيراً محرراً. تم جمع البيانات باستخدام الاستبانة كأداة للدراسة و جمع المعلومات. و من أهم النتائج التي توصل لها الباحث كانت: تبين أن كفاءة الآليات و البرامج المطبقة لاستيعاب الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الفلسطينية غير ملائمة للوضع القائم. وتبين إن الأسرى المحررين معارضون للاستيعاب القائم بالمؤسسات الفلسطينية و عدم تلبيته للحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية. وتبين من النتائج أن هناك ضعف و عدم تفعيل لبرامج و آليات الاستيعاب في المؤسسات الوطنية.

دراسة أبوعطوان (2005) بعنوان: "مأسسة الحياة الإعتقالية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، 1967ـــ 2005". هدفت هذه الدراسات كانت عبارة عن وصف لشكل حياة الأسرى داخل السجون لفضح ممارسات الاحتلال، وتوثيق تجربة الحركة الأسيرة الوطنية الفلسطينية. وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها الأولى من نوعها باللغة العربية، التي تتناول مأسسة الحياة الإعتقالية، من بدايتها في الستينات إلى عام 2005. و تكون مجتمع الدراسة من الأسرى الفلسطينيين الذين خاضوا التجربة الإعتقالية وعايشوها منذ البداية وحتى عام 2005، والذين يوجدون داخل حدود الوطن. وتم التركيز على الأسرى الذين واكبوا التحولات التي حدثت في السجون منذ عام 1967 وحتى عام 2005، إلى جانب الأسرى الذين اعتقلوا في السجون العسكرية الخاضعة لسلطات الجيش مباشرة، ولهم تجربة اعتقالية في السجون المركزية. لقد تم استخدام منهج البحث الوصفي الكيفي في هذه الدراسة. اعتمد الباحث في دراسته هذه على المقابلة المعمقة، حيث أجرى الباحث ستة عشر مقابلة مع أسرى وأسيرات، كانوا قد عاشوا ظروف الأسر في سجون الاحتلال الإسرائيلي في فترات مختلفة واكبت التحولات التي حدثت في السجون، بالإضافة إلى الأسرى الذين عاشوا الأسر في مراحل متأخرة من انتفاضة الأقصى، وقد اعتمد الباحث على هذه الطريقة. و من أهم النتائج الرئيسية التي خرجت بها الدراسة هي: لم يتمكن الاحتلال من خلال عملية المزج التي مارسها في السجون (الجمع ما بين السجن الحداثوي و الاستعماري) من كسر

إرادة الأسرى و تحويلهم عن قضيتهم الأساس. و صياغة العلاقات داخل السجن من حيث تحويل السجن من مؤسسة قائمة لإنهائهم وشطبهم من المسرح التاريخي كفاعلين أساسيين، إلى مؤسسة تعيد إنتاج ذات وطنية مقاومة. والتحول في العلاقات داخل مجتمع الأسرى، من علاقات جماعية مؤطرة داخل قوى مختلفة، إلى علاقات جماعية ممأسسة، حولت مجتمع الأسرى كافة من مجتمع تحكمه ولاءات تنظيمية مختلفة، إلى مجتمع خاضع لشبكة من العلاقات المؤسسية، في الفترة التي امتدت ما بين أعوام 1975 ولغاية عام 1993.

دراسة قباجة (2006) بعنوان: "التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى والمحررين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في محافظة الخليل". وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة الأسرى المحررين على التكيف النفسي والاجتماعي في مؤسسات السلطة الفلسطينية، كما التعرف على الآثار السلبية للممارسات الإسرائيلية وعلى الأبعاد التي تنتج عن هذه الممارسات ومدى تأثير هذه الآثار على قدرة الأسير المحرر في التكيف النفسي والاجتماعي مع المحيط الذي يعيش فيه. وكانت الدراسة تشمل الحدود الزمنية في الفترة الواقعة ما بين عام 1987 وحتى عام 2005 وفي حدود مكانية هي محافظة الخليل واقتصرت الدراسة على الأسرى المحررين العاملين في مؤسسات السلطة الفلسطينية والتي تتراوح مدة اعتقالهم من سنة واحدة إلى مؤبد. وأما أهم النتائج الرئيسية: إن درجة التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين كانت مرتفعه وذلك بسبب الروح المعنوية العالية التي يمتلكها الأسرى سواء داخل السجون أو خارجها. وان هناك دور واضح ومباشر للأسرة في عملية الاحتضان والرعاية النفسية والاجتماعية للأسرى المحررين. وان العمل وفقدان الوظائف والأعباء المالية التي تترتب على معظم الأسرى هي من احد أهم المؤثرات النفسية على الأسرى المحررين. ومن التوصيات والتي تقترب والدراسة : العمل على توفير فرص عمل حقيقية للأسرى المحررين. والعمل على توفير فرص التعليم الجامعي المجاني للأسرى المحررين. وتوعية الأسرة الفلسطينية على مواجهة الألم والمعاناة الناتجة عن الاعتقال، لأنها قادرة على توفير الحماية الأسرية والرعاية التربوية والنفسية والاجتماعية للأسرى المحررين.

دراسة قطيط (2008) بعنوان: "الاضطرابات النفسية لما بعد الصدمة لدى الأسرى المحررين في محافظات شمال الضفة الغربية خلال انتفاضة الأقصى". هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الاضطرابات النفسية لما بعد الصدمة لدى الأسرى المحررين في محافظات شمال الضفة العربية خلال انتفاضة الأقصى، وإلى معرفة اثر المتغيرات التي شملتها الدراسة على اضطرابات ما بعد الصدمة لديهم. وتقتصر هذه الدراسة على الأسرى المحررين في محافظات شمال الضفة الغربية خلال انتفاضة الأقصى وكانت الدراسة ما بين عامي 2006 – 2007 وقد استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة. واما أهم النتائج الرئيسية: إن درجة الاضطرابات النفسية لما بعد الصدمة لدى الأسرى

المحررين كانت متوسطة الحدوث وان الاضطرابات لما بعد الصدمة لدى الأطفال كانت بصورة خفيفة وان منهم الذين يعانون من اضطراب متوسط إلى شديد. ولا تظهر نتائج كما توضح الباحثة إن هناك فروق واضحة تعزى للحالة الاجتماعية وان الاحتلال لا يفرق بين شخص أعزب ومتزوج، كذلك أن متغير الجنس لا اثر كبير له حيث أن المعاناة طالت جميع فئات الشعب. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الباحثة: إنشاء مراكز ومؤسسات تعنى بالصحة النفسية للأسرى المحررين لدى خروجهم من الأسر. و توفير الخدمات النفسية والاستشارات لتكون مجانية لدى فئات الشعب الفلسطيني. و تشكيل فريق مهني من الأخصائيين النفسيين المتخصصين في آلية التدخل مع الأسرى المحررين وخاصة المشاكل التي يواجهونها لدى خروجهم من الأسر والتي تعيق تكيفهم.

16.2 لتعليق على الدراسات السابقة

من التحليل للدراسات السابقة فأن دراسة الحاج بعنوان علاقة المجتمع الأوروبي بتأهيل الأسرى الفلسطينيين المحررين وانخراطهم في المجتمع المدني أوضحت الكثير من البرامج التي اعتمدت على الدعم الأوروبي ولكنها لم تتحدث عن الإشكاليات التي عانت منها هذه البرامج وتوقف معظمها، كما تخلو كافة البرامج التي دعمها المجتمع الأوروبي من أي برامج تنموية إستراتيجية مستديمة، وكان هناك إشكالية إدارية وتخطيط سيء لاستغلال هذا الدعم بشكل يؤدي إلى إقامة مؤسسة تأهيل ذات كيان إداري له مؤسساته الإنتاجية التي تستطيع الاعتماد على ذاتها بالمستقبل، وهذا ما تفتقره المؤسسة الرسمية في هذا الوقت.

ولا يعني هذا أن برامج التأهيل التي وجدت وتم دعمها كانت عديمة الجدوى، بل هي برامج جيدة واستطاعت إفادة العديد من أسر الأسرى المحررين. كما أن برامج التأهيل التي تحدث عنها الحاج في دراسته فقدت عنصر الاهتمام بالتأهيل النفسي وركزت على القضايا المادية والحرفية، ويمكن الاستفادة من دراسة الحاج بالنظر إلى برامج التأهيل وتقييمها والعمل على تعزيز البرامج التي إفادة الأسرى المحررين وإعادة تخطيط البرامج الأخرى لتكون برامج فاعلة ومستديمة.

وتميزت دراسة أبو عطوان بالموضوع والمضمون الذي خاض الباحث في غماره، ولكن لم تبتعد دراسة أبو عطوان عن الصورة المثالية والتجميلية، فالحركة الأسيرة أبدعت وخلقت من ذاتها درعا حامياً للأسرى من سياسات إدارة السجون، هذه الحركة لم تعدّ ذاتها، فالحركة الأسيرة في بدايتها ليست هي الحركة الأسيرة بعد عام 2000، فظهور الضعف في النسيج الداخلي والإشكاليات

الداخلية وعدم نجاح الاضطرابات والاحتجاجات ومعظم برامج الضغط التي حاولت الحركة الأسيرة أن تخوضها في انتفاضة الأقصى، والشرخ الذي أصاب الحركة الأسيرة حيث تم فصل أسرى (حركة فتح) عن أسرى (حركة حماس) في كافة السجون واستطاعت إدارة السجون تعزيز هذا الخلاف الداخلي وتغذيته داخل الجسم الإعتقالي، وبالتالي ضعف الحركة الأسيرة التي تعمقت دراسة أبو عطوان بها كما عزل الباحث في دراسته أثر الحراك الخارجي للمجتمع والقضية الفلسطينية ولم يسقط أثرها على الحركة الأسيرة التي تؤثر وتتأثر بمسيرة القضية الفلسطينية بشكل مباشر. وتشكل دراسة أبو عطوان المدخل الأساس في عملية التأهيل حيث أن الحركة الأسيرة حافظت على الأسرى بحفاظها على الشخصية المعنوية لهم، والتي لم تسمح لإدارات السجون من تفريغها من محتواها الوطني أو الإنساني.

أما دراسة قباجة فقد اقتصرت على الأسرى العاملين في مؤسسات السلطة الفلسطينية الأمر الذي يضعف من الدراسة، حيث أن الأسرى المحررين الذين لم يخضعوا لبرامج تأهيل أو لم تشملهم عملية الاستيعاب تظهر وتتجلى عليهم الآثار النفسية والاجتماعية السلبية، حيث أن عملية التأهيل والاستيعاب تخلق نوع من التأقلم والاستمرار قد تختلف و لا نجدها عند الأسير الذي أمضى فترات طويلة دون استيعابه داخل المؤسسات العامة، وإن دراسة قباجة التي تقتصر على الأسرى المحررين المستوعبين داخل المؤسسة العامة تعكس مدى اختلاف الوضع النفسي و الاجتماعي و الاقتصادي عنه لدى الأسرى المحررين الذين لم يتم استيعابهم، و إن دل هذا الأمر فإنه يدل على أن عملية الاستيعاب جزء رئيس في عملية التأهيل النفسي و الاجتماعي للأسرى المحررين، وهذا ما يفيد الدراسة.

17.2 رأي الباحث و تجربته

الأسرى في القضية الفلسطينية هم حالة خاصة جداً في التجربة العامة للتأهيل و الاستيعاب، فالعملية التأهيلية في مختلف الأدبيات تتعلق بخروج أشخاص عن العقد الاجتماعي الذي تم التوافق الضمني عليه و من ثم يقضي إعادة تأهيلهم و إعادتهم للعقد الاجتماعي، ولكن في الحالة الفلسطينية فأن التأهيل ليس لإعادة ضبط تصرفات الأسرى، فهم ليسوا من الخارجين عن القانون، بل أصحاب رسالة و قضية لهم الحق في الدفاع عنها بإقرار المواثيق الدولية (بشاره، 2004)

والسجون لدى الاحتلال كما هي الحال لدى كل المستعمرين فهي ليست للتأهيل بل لكسر وإذلال للأسرى، مع خلاف إن الاحتلال لا يعترف بالأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب بل يصفهم بالإرهابيين، الشيء الذي يزيد من خصوصية الأسير الفلسطيني و يزيد الضغط عليه.

إن التأهيل للأسرى الفلسطينيين يجب أن يؤخذ كما التأهيل لدى كافة الجيوش التي تعمد إلى إعادة تأهيل الجندي بعد كل معركة أو مرحلة اضطراب. فالأسرى هم جنود قضية عادلة لابد من متابعة كافة شؤونهم داخل الأسر و خارجه.
إن عملية الاعتقال و ما تسببه من أضرار معنوية و مادية للأسرى تتطلب عمل حقيقي من اجل التأهيل النفسي و الاجتماعي و المادي لكافة الأسرى مع ضرورة التعامل مع كل الحالات بخصوصيتها.

فالاحتلال يمارس كافة الأساليب حتى يكسر الأسير الفلسطيني من الداخل و حتى يثنيه عن قضيته سواء الداخلية كحركة أسيرة أو قضيته المركزية و هي النضال ضد الاحتلال.

و لهذا كانت الحركة الأسيرة و عبر التراكمات و التجارب و الفعل المبرمج من قبل إدارات سجون الاحتلال قد طورت آليات للمواجهة الداخلية التي يتعرض لها الأسرى من إذلال يومي وإهمال طبي و عدم الاعتراف بحقوقهم و إنسانيتهم، و أصبحت الحركة الأسيرة بكافة أطيافها الرافعة الحقيقية و المكمل النضالي للمواجهة الخارجية مع الاحتلال.

و تكمن الإشكالية في التعامل مع الأسرى في الفترة التي تلي تحرر الأسير، حيث لا يوجد أي من النشاطات الحقيقية و المعنوية لعملية التأهيل، إن ما يجده الأسير المحرر أمامه هو عبارة عن برنامج مادي ليس إلا، فهناك المستحقات المالية المتبقية كحق للأسير المحرر عن فترة الاعتقال أو تسجيله ضمن قوائم البطالة لمدة ستة أشهر، فالأسرى المحررون يستفيدون من بعض البرامج التي يخططونها لأنفسهم دون تدخل برامج التأهيل، كالاستمرار في العملية التعليمية أو بعض البرامج المهنية و التي لا زالت متوقفة لأسباب مالية ما بين المؤسسة المعنية بشؤون الأسرى و المحررين و الجهات الأخرى التي كانت طرف في الاتفاق لتنفيذ هذه البرامج.

من جهة أخرى فأن من أمضى أكثر من خمس سنوات داخل السجون لا يتم التعاطي معه إلا من خلال الراتب المقطوع الذي يتم صرفه لحين التعيين أو الاستيعاب، دون التعامل مع هذه الحالات ضمن اطر و برامج التأهيل الحقيقي و النفسي أو المعنوي، و في نهاية المطاف لا يتم استيعاب

هؤلاء الأسرى أو ضمهم تحت قانون رقم 19 لسنة 2004 للأسرى الذي اقره المجلس التشريعي في عام 2004، و يكون على الأسير العمل بشكل شخصي و ذاتي من اجل توفير الاستيعاب أو فرصة العمل، الشيء الذي يخلق حالة من الإحباط و ردات الفعل السلبية لدى الأسرى المحررين.

الفصل الثالث

مجتمع و ادوات الدراسة

1.3 مقدمة

يتناول هذا الفصل وصفا لمجتمع الدراسة، والطريقة التي اتبعها الباحث لاختيار عينة الدراسة، كما يتناول وصف الأداة المستخدمة فيها، والإجراءات التي اتبعت في تنفيذها، بالإضافة إلى المعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل النتائج.

2.3 منهج الدراسة

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الرجوع إلى الدراسات السابقة حول الموضوع لتوضيح الخلفية النظرية للدراسة، وبالاستناد إلى الدراسات السابقة و إلى أسئلة الدراسة، تم تصميم استبانة استهدفت جمع البيانات المتعلقة بالموضوع، ثم تم تحليل البيانات ومعالجتها إحصائياً لاستخراج النتائج ومقارنتها.

3.3 مجتمع الدراسة

المؤسسات العامة في محافظة رام الله و البيرة و المختصين العاملين في مجال استيعاب وتأهيل الأسرى المحررين.

4.3 عينة الدراسة

اعتمدت الدراسة عينة قصديه تمثلت في ما يلي:

- رؤساء الدوائر في المؤسسات العامة المعنية في استيعاب الأسرى و عددها ثلاث مؤسسات (وزارة شؤون الأسرى و المحررين–نادي الأسير الفلسطيني – جمعية الأسرى المحررين)
- المشرعين الذين عملوا على إنجاز الأطر القانونية المتعلقة باستيعاب الأسرى المحررين و تأهيلهم (وهم خمسة من أعضاء المجلس التشريعي).
- الرؤساء و الأعضاء المختصين من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الأسرى المحررين و عددها في محافظة رام الله و البيرة هو ستة مؤسسات.
- الأحزاب و التيارات الحزبية التي لديها برامج و آليات لاستيعاب الأسرى المحررين و تأهيلهم و تضم الحركات والأحزاب الممثلة في منظمة التحرير بالإضافة إلى الحركات الإسلامية و المبادرة الوطنية.
- الأسرى المحررين الذين عملوا في مجال التأهيل و الاستيعاب أو قدموا دراسات في هذا المجال و عددهم 10 أسرى محررين.

5.3 أداة البحث

مثلت الاتية ادوات الدراسة: الأدبيات السابقة حول موضوع استيعاب الأسرى المحررين و تأهيلهم. وتطوير استمارة موجهة للمختصين من ذوي العلاقة في تأهيل و استيعاب الأسرى المحررين

6.3 صدق الاستبانة

للتحقق من صدق الاستبانة تم عرضها على المشرف الأكاديمي وعلى مجموعة من المحكمين والمتخصصين في ميدان البحث، حيث تم الأخذ بمعظم ملاحظاتهم.

7.3 ثبات الاستبانة

تم التأكد من ثبات الأداة من خلال إجراء اختبار التناسق الداخلي واستخراج معامل الثبات (كرونباخ ألفا) على عينة الدراسة بأكملها، حيث كان معامل ثبات الأداة (93.6%) وهو معامل ثبات جيد جداً في أبحاث العلوم الإنسانية.

8.3 إجراءات الدراسة

في سبيل تنفيذ الدراسة قام الباحث بالإجراءات البحثية التالية:

- إعداد استبانه وذلك بهدف التعرف على مدى الاستيعاب و أهمية التأهيل لدى المؤسسات العامة الفلسطينية في مدينتي رام الله و البيرة.
- الاتصال مع لجنة المحكمين من المشرفين الأكاديميين في الجامعة لأخذ أرائهم في مدى صلاحية أداة الدراسة وبناء على إرشاداتهم وتوجيهاتهم فقد تم إلغاء بعض الفقرات وإضافة فقرات أخرى حيث تتصف هذه الفقرات بالضعف والغموض من وجهة نظر المحكمين.

- تم توزيع الاستبانه على أفراد عينة الدراسة من قبل الباحث نفسه، وقام الباحث بتوزيع 43 استبانة و أيضا بجمع الاستبيانات، وقد بلغ عدد الاستبيانات المسترجعة (40) استبانة.
- قام الباحث بتفريغ الإجابات واستخراج النتائج بالاستعانة بالمعالجات الإحصائية.

9.3 المعالجات الإحصائية

تمت المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) حيث تم بعد إدخالها إلى جهاز الحاسب الآلي: استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة. واستخراج النسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب متغيرات البحث.

10.3 جمع البيانات وتحليلها

تعتمد الدراسة على عدد من برامج التحليل الإحصائي لمعالجة البيانات التي سيتم الحصول عليها من خلال الاستبانة و هي (تحليل التباين الأحادي(ANOVA)، معامل ارتباط بيرسون، و الثبات كرونباخ إلفا، و باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

11.3 توزيع العينة حسب المتغيرات

جدول 1.3: توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	النسبة المئوية
ذكر	97.5
أنثى	2.5

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة الذكور 97.5% من المجموع العام ونسبة الإناث 2.5% من المجموع العام للإستبانة.

و ذلك يعود إلى طبيعة المجتمع الفلسطيني و تراثه الإسلامي و عاداته و تقاليده التي أعطت المرأة هامش ليس بالكبير للمشاركة في الكفاح المسلح الذي كان من أسباب الاعتقال المباشرة خلال الانتفاضة الأمر الذي يوضح نسبة الذكور المرتفعة . كما أن معظم الأحزاب السياسية الفلسطينية التي كانت ضمن العينة تمثلت بالذكور، و هذه النسبة قريبة جدا من الواقع الإعتقالي الحالي حيث أن نسبة الأسيرات لا تتعدى 3%.

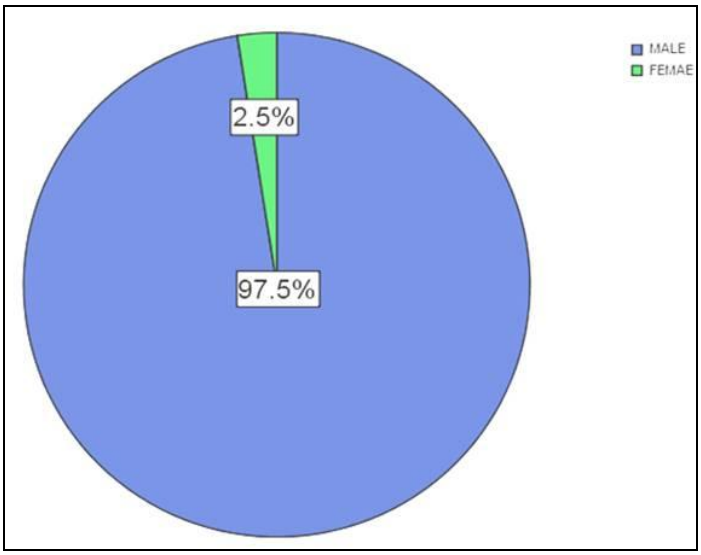

شكل 1.3: توزيع العينة حسب الجنس

جدول 2.3: توزيع العينة حسب العمر

العمر	النسبة المئوية
30 – 21	30.0
31 – 40 عام	25.0
أكثر من 41	45.0

يظهر من الجدول السابق أن الفئة العمرية كانت 21–30 30%، 31–40 25%، وأكثر من 41 عام كانت النسبة الأعلى من المجموع العام للإستبانة وهي 45%.

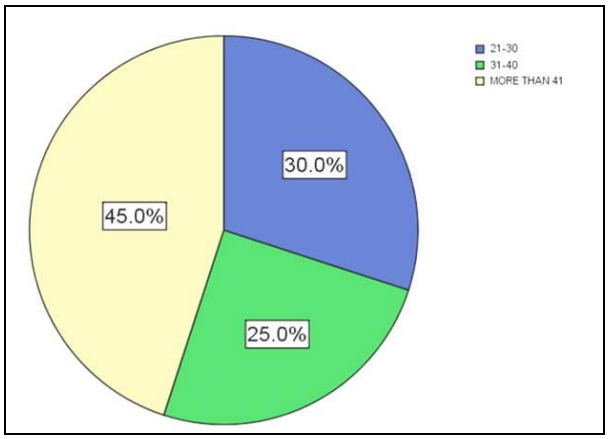

شكل 2.3: توزيع العينة بحسب العمر

جدول 3.3: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المستوى التعليمي	النسبة المئوية %
توجيهي وأقل	27.0
دبلوم	30.0
بكالوريوس	35.0
دراسات عليا	7.5

يظهر من الجدول السابق أن توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي كان على النحو التالي: توجيهي وأقل 27%، دبلوم 30%، 7.5% دراسات عليا، والنسبة الأعلى كانت بكالوريوس 35%.

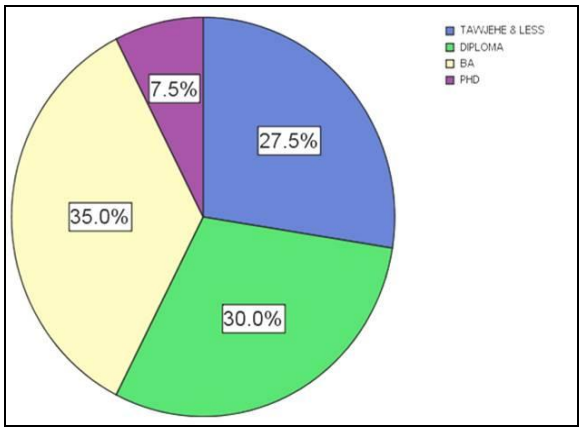

شكل 3.3: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

جدول 4.3: توزيع العينة حسب الانتماء السياسي

الانتماء السياسي	النسبة المؤية
مستقل	5.0
فتح	10.0
ميول إسلامية	30.0
اليسار والقوميين	55.0

في الجدول السابق توزيع أفراد العينة حسب نوع الانتماء السياسي كانت على النحو التالي: أعلى نسبة لليسار والقوميين بنسبة 55%، ميول إسلامية 30%، فتح 10%، ومستقلين 5% من المجموع العام للإستبانة، و يلاحظ هنا أن (حركة التحرير الوطني الفلسطيني _فتح_) من النسب القليلة التي قد تخالف النسبة الحقيقية في الشارع الفلسطيني، و ذلك يعود إلى أن معظم الأحزاب المشكلة لمنظمة التحرير هي من التيارات اليسارية، و أن المؤسسات الرسمية هي التي تمثل حركة " فتح " و المنظمات و المؤسسات غير الحكومية تابعة لتيارات إسلامية و يسارية.

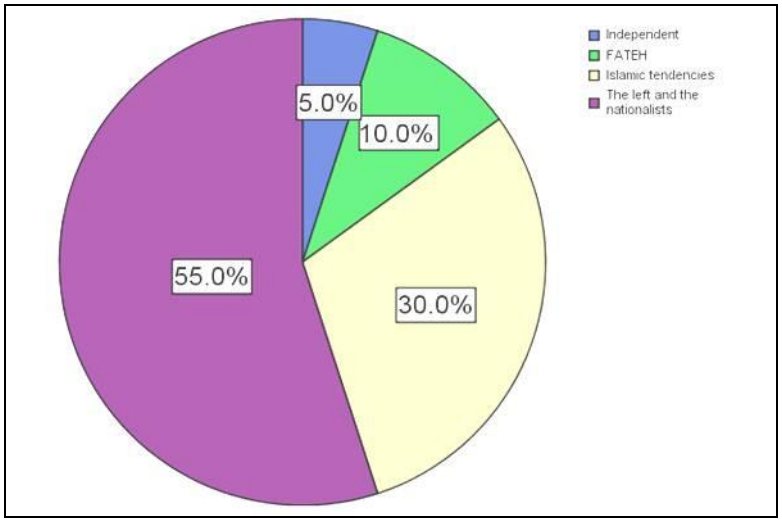

شكل 4.3: توزيع العينة حسب الانتماء السياسي

يظهر الجدول الاحق (5.3) ادناه أن توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العمل كانت على النحو التالي: أعلى نسبة لموظفي القطاع العام وشكلت 60%، مؤسسات المجتمع المدني شكلت 27.5%، موظفي القطاع الخاص 10%، المتقاعدين 2.5% من المجموع العام للإستبانة.

جدول 5.3: توزيع العينة حسب طبيعة العمل

طبيعة العمل	النسبة المؤية
القطاع العام	60.0
القطاع الخاص	10.0
مؤسسات المجتمع المدني	27.5
متقاعد	2.5

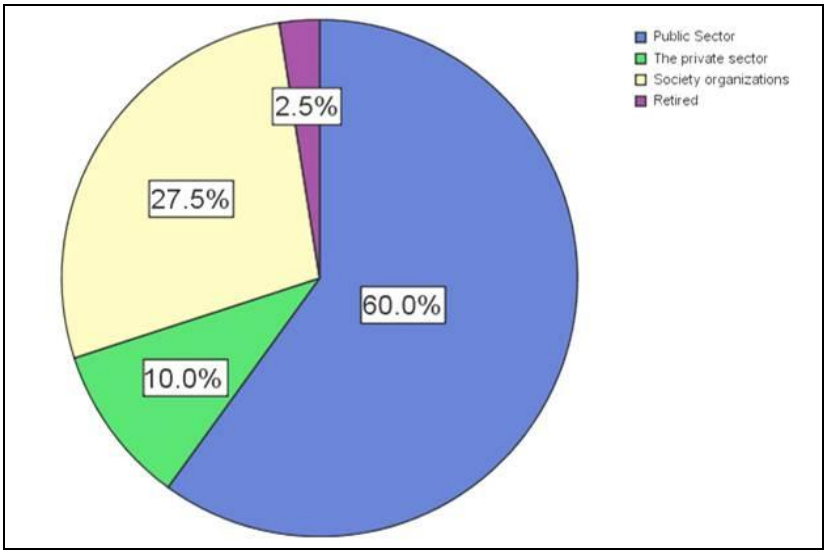

شكل 5.3: توزيع العينة حسب طبيعة العمل

جدول 6.3: توزيع العينة حسب مكان السكن

مكان السكن	النسبة المؤية
قرية	32.5
مدينة	50.0
مخيم	17.5

يتبين لنا من الجدول السابق أن توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن كانت كالتالي أعلى نسبة لسكان المدينة 50%، قرية 32.5%، المخيم 17.5% من المجموع العام للإستبانة.

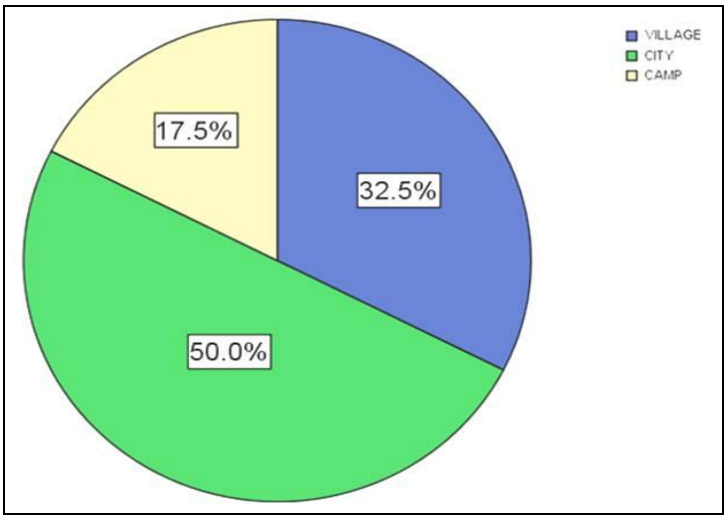

شكل 6.3: توزيع العينة حسب مكان السكن

الفصل الرابع

النتائج

4.1 المقدمة

يتناول هذا الفصل طرق تحليل المعلومات و نتائج الدراسة و مناقشتها حسب تسلسل أسئلتها وسؤال الدراسة الرئيس، من خلال استخدام كل من المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية: ومن أجل تفسير النتائج تم حساب درجات التفضيل كما يلي:

- 1.00–1.99: درجة تفضيل ضعيف جداً
- 2.00–2.99: درجة التفضيل ضعيف
- 3.00: درجة تفضيل متوسط
- 3.01–3.99: درجة تفضيل مرتفع
- 4.00–4.99: درجة تفضيل مرتفع جداً

2.4 طرق تحليل البيانات

تم تحليل البيانات عن طريق ترقيم الاستبانات وإدخال البيانات إلى الحاسوب وتم تحويل الإجابات التي تم الحصول عليها من أفراد عينة الدراسة إلى قيم رقمية، وتم إعطاء الإجابات بدرجة:

- (1) موافق بشدة
- (2) موافق
- (3) لا ادري

- (4) لا أوافق
- (5)لا أوافق بشدة.

وتمت المعالجة الاحصائية للبيانات باستخراج الإعداد، و النسب المئوية،و المتوسطات الحسابية، و الانحرافات المعيارية، و معدل الثبات " كرونباخ ألفا "، باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

3.4 عرض النتائج و مناقشتها

1.3.4. تحليل النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة و مناقشتها:

من خلال تحليل الأسئلة الفرعية سيتم لاحقا" الإجابة عن السؤال الرئيس في الدراسة و هو ما هي الآلية المناسبة لتأهيل الأسرى واستيعابهم في المؤسسات العامة ؟

- السؤال الأول: ما هي الجوانب المؤسسية التي ينبغي أخذها في الاعتبار في عملية تأهيل واستيعاب الأسرى المحررين؟

قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على فقرات الإستبانة للمحور الأول. ما هي الجوانب المؤسسية (المالية والإدارية) التي ينبغي أخذها في الاعتبار في عملية تأهيل الأسرى المحررين ؟

جدول 1.4–أ: الجوانب المؤسسية لعملية تأهيل الأسرى المحررين (المحور 1)

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
هيكل التأهيل مبني بأسلوب متوازن.	3.63	1.054	مرتفع
الهيكلية الإدارية تتضمن برامج التأهيل.	2.88	1.067	ضعيف
التخطيط الإداري المعتمد يعتبر عائقا إمام سير التأهيل.	2.9	1.15	ضعيف
الأهداف الموجودة في المؤسسة تهتم بالتأهيل.	2.75	1.06	ضعيف
إستراتيجية التخطيط للتأهيل تلبي الاحتياجات الحالية	3.65	0.89	مرتفع
آليات العمل تعتمد على التأهيل الدوري.	3.63	0.93	مرتفع

جدول 1.4–أ: الجوانب المؤسسية لعملية تأهيل الأسرى المحررين (المحور 1)

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
التخطيط للتأهيل مبني بأسلوب علمي.	3.45	1.06	مرتفع
الرقابة شفافة على عملية التأهيل.	3.45	088	مرتفع
يوجد خطه مالية لعملية التأهيل.	2.95	0.96	ضعيف
العملية الإدارية مسانده لبرامج التأهيل.	3.1	0.98	مرتفع
لا يوجد استقرار في الجانب المالي لعملية التأهيل.	2.25	1.15	ضعيف
الدائرة الإدارية الموجودة في المؤسسة الرسمية لعملية التأهيل تغطي الاحتياجات.	3.8	0.88	مرتفع
المجمـــوع العام للمحور	3.20	8.27	مرتفع

يلاحظ من خلال توزيع إجابات أفراد العينة حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كانت أعلى نسبة موافقة للفقرة التي تنص على انه لا يوجد استقرار في الجانب المالي لعملية التأهيل حيث كانت النسبة (2.25)، أعلى نسبة معارضة كانت (3.63) وتمثلت في الفقرة التي تنص على أن هيكل التأهيل مبني بأسلوب متوازن، وحيث تبين من خلال المحور ككل انه لا يتم اخذ الجوانب المؤسسية في الاعتبار في عملية التأهيل.

ويجد الباحث هنا أن الجانب المالي لعلمية التأهيل مبني على خطط غير إستراتيجية وغير مستديمة الأمر الذي يخلق تذبذب في تقديم هذه البرامج واستمراريتها.

وخير مثال على ذلك أن معظم برامج التأهيل في الفترة الحالية متوقفة بسبب العجز المالي إضافة إلى الإشكاليات الإدارية والفساد الإداري الذي ظهر في المؤسسة الرسمية واللجان التابعة لها مما أوجد أعباء أخرى أثرت بشكل مباشر على برامج التأهيل ولذلك نجد أن المتوسط للمحور ككل معارض لعملية التأهيل بجوانبها المالية والإدارية.

إن السؤال والنتائج في الجدول (1.4) نجد أن الفقرة (لا يوجد استقرار في الجانب المالي في عملية التأهيل) هي أعلى نسبة موافقة، الأمر الذي يؤكد وجهة نظر الباحث ويتعارض مع دراسة (الحاج،2005) والتي تتحدث عن علاقة المجتمع الأوروبي بتأهيل الأسرى الفلسطينيين وانخراطهم في المجتمع المدني والتي ناقشت مدى التأثير الايجابي لبرامج التأهيل وابتعدت كل البعد عن التقييم

الإداري والتنمية البشرية الحقيقية التي يحتاجها الأسرى المحررين وليس فقط حزم من الخدمات غير المدروسة وغير المستديمة.

جدول 2.4: الجوانب المؤسسية لعملية استيعاب الأسرى المحررين (المحور 1)

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
عملية الاستيعاب مبنية بأسلوب علمي.	3.53	1.04	مرتفع
الهيكلية تراعي عملية الاستيعاب.	3.3	1.14	مرتفع
التخطيط الإداري المعتمد يعتبر عائق أمام سير عملية الاستيعاب.	2.6	0.84	ضعيف
الأهداف الموجودة في المؤسسة تهتم بعملية الاستيعاب.	3.15	0.95	مرتفع
إستراتيجية التخطيط للاستيعاب تلبي الاحتياجات الحالية.	3.5	0.96	مرتفع
آليات العمل تعتمد على الاستيعاب المستديم.	3.3	0.99	مرتفع
التخطيط للاستيعاب مبني بأسلوب علمي يحقق الاستمرارية.	3.63	0.89	مرتفع
الرقابة شفافة في عملية الاستيعاب.	3.68	0.92	مرتفع
المجمـــوع	2.22	0.97	ضعيف

يلاحظ من خلال توزيع إجابات أفراد العينة حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كانت أعلى نسبة موافقة للفقرة التي تبحث في أن التخطيط الإداري المعتمد يعتبر عائق أمام سير عملية الاستيعاب بنسبة (2.6)، أعلى نسبة معارضة كانت تمثل الفقرة التي تنص على أن الرقابة شفافة في عملية الاستيعاب بنسبة (3.68)، وحيث تبين من خلال المحور ككل انه لا يتم اخذ الجوانب المؤسسية في الاعتبار في عملية الاستيعاب.

يؤكد الباحث هنا على ضرورة القراءة العلمية للبناء المؤسسي داخل المؤسسات العامة الخاصة بشؤون الأسرى المحررين والخروج من إشكالية التخطيط الإداري الذي أصبح يشكل عائقاً أمام سير عملية الاستيعاب كما وإعادة النظر في عملية التخطيط الإداري الداخلي ليكون احد روافع وتطوير المؤسسات العامة الفلسطينية وإضافة عامل الرقابة لضمان الشفافية على عملية الاستيعاب ككل. وبما أن التخطيط الإداري المعتمد يعتبر عائق أمام سير عملية الاستيعاب وهي الفقرة التي حصلت على أعلى نسبة موافقة في الجدول (2.4) يحث الباحث على إدخال الإصلاحات وإجراء ورشات العمل التي تعزز من إيجاد وسائل وسبل تستطيع من خلالها المؤسسة الرسمية الخروج من فقرات الضعف هذه وتعزيز الجانب الإداري والمالي الشيء الذي يعكس نفسه إيجاباً على العمل المؤسسي بكافة جوانبه المالية والإدارية.

- السؤال الثاني: ما هي السياسات العامة التي ينبغي أخذها في الاعتبار في عملية تأهيل و استيعاب الأسرى المحررين؟

جدول 3.4: السياسات العامة المتعلقة بتأهيل الأسرى المحررين (المحور 2)

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
سياسات التأهيل ذات فاعليه.	3.35	1.25	مرتفع
البيروقراطية في تطبيق السياسات العامة تشكل عائقا أمام التأهيل.	2.73	1.30	ضعيف
يعتبر المؤهل العلمي معيار أساسي في السياسات العامة لعملية التأهيل.	3.15	1.21	مرتفع
الأنظمة الإدارية تهتم بتطوير سياسات التأهيل.	3.13	1.20	مرتفع
السياسات المتبعة في التأهيل بحاجة لرفع درجة كفاءتها.	1.78	0.80	ضعيف جداً
السياسات العامة تلبي احتياجات عملية التأهيل.	3.43	0.98	مرتفع
هناك ازدواجية في تطبيق السياسات العامة للتأهيل بين الأسرى تبعا لانتماءاتهم السياسية.	2.38	1.5	ضعيف
العلاقات الاجتماعية تؤثر في السياسات العامة لعملية التأهيل.	2.15	1.23	ضعيف
المجمـــوع	2.76	1.18	ضعيف

نلاحظ من خلال توزيع إجابات أفراد العينة حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كانت أعلى نسبة موافقة للفقرة التي تتحدث عن – السياسات المتبعة في التأهيل بحاجة لرفع درجة كفاءتها– بنسبة (1.78)، أعلى نسبة معارضة كانت تمثل الفقرة المتمثلة في أن السياسات العامة تلبي احتياجات عملية التأهيل بنسبة (3.43)، وحيث تبين من خلال المحور ككل انه لا يتم الأخذ بعين الاعتبار للسياسات العامة للتأهيل.

برامج التأهيل وحسب اضطلاع الباحث غير كافية لخلق الدمج الحقيقي داخل المجتمع أو إيجاد الفرص الحقيقية للتأهيل أو تنمية المورد البشري بالشكل الصحي والسليم فمعظم برامج التأهيل لا زالت تقتصر على حرفيات بسيطة وتقنيات ليست ذات جدوى كما أنها لا تراعي سوق العمل واحتياجاته مما يعكس ذاته على عملية الاستيعاب وبالتالي يجب رفع كفاءة برامج التأهيل، وهو ذات الأمر الذي تؤكده الفقرة القائلة بان السياسات المتبعة في التأهيل بحاجة لرفع درجة كفاءتها حيث حصلت على أعلى نسبة موافقة في الجدول (3.4).

جدول 4.4: السياسات العامة المتعلقة باستيعاب الأسرى المحررين (المحور 2)

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
سياسات الاستيعاب قابله للتطبيق.	3.03	1.07	مرتفع
السياسات العامة معيقه للاستيعاب.	2.58	0.98	ضعيف
يعتبر المؤهل العلمي معيار أساسي في السياسات العامة الخاصة بالاستيعاب.	2.98	1.09	ضعيف
تحفز الأنظمة الإدارية سياسات الاستيعاب.	3.2	0.99	مرتفع
السياسات المتبعة في عملية الاستيعاب بحاجة للتطوير.	2.05	1.08	ضعيف
السياسات العامة تلبي احتياجات عملية الاستيعاب.	3.35	1.17	مرتفع
هناك ازدواجية في تطبيق السياسات العامة الخاصة بالاستيعاب ما بين الأسرى تبعا لتنظيماتهم.	2.4	1.43	ضعيف
العلاقات الاجتماعية تؤثر بالسياسات العامة المتعلقة بالاستيعاب.	2.35	1.23	ضعيف
الوصف الوظيفي للمستوعبين لا تحدده السياسات العامة.	2.38	0.93	ضعيف
المجمـــوع	2.70	1.11	ضعيف

يلاحظ من خلال توزيع إجابات أفراد العينة حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كانت أعلى نسبة موافقة للفقرة القائلة بأن العلاقات الاجتماعية تؤثر بالسياسات العامة المتعلقة بالاستيعاب بنسبة (2.35)، أعلى نسبة معارضة كانت تمثل فقرة – السياسات العامة تلبي احتياجات عملية الاستيعاب – بنسبة (3.35)، وحيث تبين من خلال المحور ككل انه لا يتم الأخذ بعين الاعتبار للسياسات العامة للاستيعاب.

أن وضع نظم ومعايير ضابطة لعملية الاستيعاب ومتابعتها من خلال لجان رقابية يحد كثيرا من التجاوزات التي تأتي عبر العلاقات الاجتماعية أو الحزبية الضيقة، كما أن عملية الاستيعاب إذا لم تكن من خلال قراءة الواقع الفلسطيني بكل أبعادة وتطوراته لن تكون قادرة على تلبية الاحتياجات الحالية أو المستقبلية المنوطة بها، لذا لا بد من عملية تخطيط استراتيجي للسياسات العامة حتى يكون بإمكان المؤسسة من معرفة الاحتياجات الحالية والمستقبلية، وتعطي عميلة الاستيعاب حقها ودورها في إنصاف الأسير المحرر وعمل ودور المؤسسة التي تستوعبه.

- السؤال الثالث: ما هي البرامج الضرورية التي تخص تأهيل و استيعاب الأسرى المحررين في المؤسسات العامة الفلسطينية ؟

جدول 5.4: برامج تأهيل الأسرى المحررين (المحور 3)

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
محتوى برامج التأهيل مناسب.	3.18	1.15	مرتفع
أهداف برامج التأهيل واضحة.	2.8	1.07	ضعيف
تقوم برامج التأهيل على أسس شفافة.	3.3	1.14	مرتفع
برامج عملية التأهيل ذات فاعليه.	3.38	1.03	مرتفع
برامج عملية التأهيل ذات كفاءة.	3.48	1.01	مرتفع
برامج التأهيل مبنية بأسلوب علمي.	3.1	1.10	مرتفع
الرقابة تقيس الأداء الفعلي لبرامج التأهيل.	3.48	1.11	مرتفع
كفاءة برامج التأهيل مناسبة.	3.25	1.13	مرتفع
المجمــوع	2.84	1.09	ضعيف

يلاحظ من خلال توزيع إجابات أفراد العينة حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كانت أعلى نسبة موافقة للفقرة التي تنص على أن أهداف برامج التأهيل واضحة بنسبة (2.8)، أعلى نسبة معارضة كانت متمثلة في أن الرقابة تقيس الأداء الفعلي لبرامج التأهيل بنسبة (3.48)، وحيث تبين من خلال المحور ككل انه لا يتم الأخذ بعين الاعتبار للبرامج التي تخص تأهيل الأسرى في المؤسسات العامة الفلسطينية.

جدول 6.4: برامج استيعاب الأسرى المحررين (المحور 3)

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
برامج الاستيعاب القائمة مناسبة.	3.4	1.15	مرتفع
أهداف برامج الاستيعاب واضحة.	3.2	1.02	مرتفع
برامج الاستيعاب شفافة.	3.35	1.12	مرتفع
برامج الاستيعاب متطورة.	3.6	0.96	مرتفع
برامج الاستيعاب مرنة.	3.35	1.05	مرتفع
برامج الاستيعاب مبنية بأسلوب علمي.	3.35	1.08	مرتفع
تتضمن إجراءات تطبيق برامج الاستيعاب بعض التجاوزات.	2.55	1.04	ضعيف
الرقابة تقيس الأداء الفعلي لبرامج الاستيعاب.	3.1	1.17	مرتفع
المجمــوع	3.24	1.07	مرتفع

يلاحظ من خلال توزيع إجابات أفراد العينة حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كانت أعلى نسبة موافقة للفقرة التي في محورها تقول بأن إجراءات تطبيق برامج الاستيعاب تتضمن بعض التجاوزات بنسبة (2.55)، أعلى نسبة معارضة كانت تمثل الفقرة التي تنص على أن برامج الاستيعاب القائمة مناسبة و كانت بنسبة (3.4)، وحيث تبين من خلال المحور ككل انه لا يتم الأخذ بعين الاعتبار للبرامج التي تخص استيعاب الأسرى في المؤسسات العامة الفلسطينية.

- السؤال الرابع: ما هي أهم معيقات تأهيل و استيعاب الأسرى المحررين في المؤسسات العامة الفلسطينية ؟

جدول 7.4: معيقات تأهيل الأسرى في المؤسسات العامة الفلسطينية (المحور 4)

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
المحسوبية من أهم المعيقات التي تواجه عملية التأهيل	2.58	1.28	ضعيف
لا تؤخذ الكفاءة بالاعتبار في عملية التأهيل.	2.3	1.11	ضعيف
الميزانية السنوية غير كافيه لعملية التأهيل.	2.25	1.21	ضعيف
تسيطر العلاقات الشخصية على عملية التأهيل.	2.6	1.37	ضعيف
للانتماء السياسي اثر مباشر في برامج التأهيل.	2.5	1.57	ضعيف
عدم وضوح السياسات العامة عائق أمام التأهيل.	35،2	1.05	ضعيف
برامج التأهيل ليست دورية.	2.05	0.75	ضعيف
برامج تأهيل الأسرى المنفذة لا تحل المشاكل التي تواجه الأسرى المحررين.	2.13	1.18	ضعيف
أهداف المؤسسات العامة في الأراضي الفلسطينية لا تراعي برامج التأهيل للأسرى.	2.0	0.88	ضعيف
برامج التأهيل المنفذة غير ملائمة لاحتياجات الأسرى المحررين.	2.3	1.24	ضعيف
المجمـــوع	2.07	1.164	ضعيف

نلاحظ من خلال توزيع إجابات أفراد العينة حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كانت أعلى نسبة موافقة للفقرة التي تتحدث عن أهداف المؤسسات العامة في الأراضي الفلسطينية و التي لا تراعي برامج التأهيل للأسرى و كانت بنسبة (2.0)، اقل نسبة موافقة كانت تمثل الفقرة المتعلقة بسيطرة العلاقات الشخصية على عملية التأهيل و كانت بنسبة (2.6)، وحيث تبين من خلال المحور ككل انه كان هناك معيقات لتأهيل الأسرى في المؤسسات العامة الفلسطينية.

جدول 8.4: معيقات استيعاب الأسرى المحررين في المؤسسات العامة الفلسطينية (المحور 4)

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
إعطاء اعتبار للمحسوبية في عملية الاستيعاب.	2.38	1.21	ضعيف
أساس الكفاءة لا يراعى في الاستيعاب.	2.33	1.02	ضعيف
عدم كفاية الميزانية السنوية المخصصة لبرامج الاستيعاب	2.1	0.90	ضعيف
إعطاء اعتبار للانتماء السياسي عملية الاستيعاب.	2.05	1.18	ضعيف
غياب السياسات العامة لبرامج الاستيعاب.	2.2	0.94	ضعيف
برامج الاستيعاب ليست مستديمة.	2.38	0.81	ضعيف
غياب الأسلوب العلمي في التخطيط للاستيعاب.	2.35	0.89	ضعيف
عدم مراعاة أهداف المؤسسات العامة في الأراضي الفلسطينية لعملية استيعاب الأسرى.	2.1	0.78	ضعيف
عدم وجود سياسة تطوير لبرامج الاستيعاب.	2.2	0.79	ضعيف
عدم استناد برامج الاستيعاب إلى خطه إستراتيجية.	2.28	0.91	ضعيف
المجمـــوع	2.02	0.943	ضعيف

يلاحظ من خلال توزيع إجابات أفراد العينة حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كانت أعلى نسبة موافقة للفقرة التي تنص على عدم كفاية الميزانية السنوية المخصصة لبرامج الاستيعاب بنسبة (2.1)، اقل نسبة موافقة كانت تتمثل في فقرة – إعطاء اعتبار للمحسوبية في عملية الاستيعاب – و كانت بنسبة (2.38)، وحيث تبين من خلال المحور ككل انه كان هناك معيقات لاستيعاب الأسرى في المؤسسات العامة الفلسطينية.

- السؤال الخامس: ما هو الإطار القانوني الواجب توفره و الناظم للعملية الاستيعابية في المؤسسات العامة الفلسطينية ؟

جدول 9.4–أ: الإطار القانوني لعملية استيعاب الأسرى المحررين (المحور 5)

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
قانون الاستيعاب مناسب	2.53	1.24	ضعيف
الإطار القانوني لعملية الاستيعاب بحاجه إلى بلورة.	2.1	0.84	ضعيف
الأحكام القانونية الخاصة بالاستيعاب لا تلبي احتياجات الأسرى.	2.4	1.17	ضعيف

جدول 9.4–ب: الإطار القانوني لعملية استيعاب الأسرى المحررين (المحور 5)

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
يتضمن الإطار القانوني آليات واضحة للرقابة على عملية الاستيعاب.	3.23	1.17	مرتفع
الأحكام القانونية المتعلقة بالاستيعاب متطورة.	2.38	1.13	ضعيف
الإطار القانوني لعملية الاستيعاب يراعي الجنس.	2.85	1.14	ضعيف
المجمـــوع	2.58	1.12	ضعيف

يلاحظ من خلال توزيع إجابات أفراد العينة حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كانت أعلى نسبة موافقة للفقرة القائلة بان الإطار القانوني لعملية الاستيعاب بحاجه إلى بلورة و ذلك بنسبة (2.1)، أعلى نسبة معارضة كانت تتمثل في أن للإطار القانوني آليات واضحة للرقابة على عملية الاستيعاب بنسبة (3.23)، وحيث تبين من خلال المحور ككل انه كان الإطار القانوني الناظم لعملية الاستيعاب موافق علية بنسبة قليلة.

ويرى الباحث هنا أن قانون الأسرى رقم (19) لعام 2004 الذي اقره المجلس التشريعي والمؤلف من 42 مادة يغطي كافة الاحتياجات المادية المطلوبة للأسير ليتمكن من الاستمرار بالمعيشة التي تليق به، ولكن القانون لا يعطي أولوية لعملية التأهيل الأمر الذي سيتم رفضه فالعملية التأهيلية ليست بصدد خلق عبء على المؤسسات من اجل الاستيعاب فقط، ولكن يجب أن تكون هناك عملية شاملة ومتكاملة يكون فيها التأهيل والاستيعاب متداخلة في عملية جدلية تؤدي إلى التأثير الايجابي المتبادل بين الأسير المحرر والمؤسسة.

- الجزء الثالث: "عملية التأهيل والاستيعاب "

جدول 10.4–أ: المقترحات الخاصة بتطوير عملية تأهيل و استيعاب الأسرى المحررين

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
العمل على تعميق الحس الوطني بقضايا الأسرى المحررين.	1.73	0.85	ضعيف جداً
العمل على تطبق قانون رقم 19 لسنة2004 الخاص باستيعاب الأسرى	1.9	1.01	ضعيف جداً
العمل على عقد دورات تدريبيه للأسرى المحررين.	1.75	0.89	ضعيف جداً

جدول 10.4–ب: المقترحات الخاصة بتطوير عملية تأهيل و استيعاب الأسرى المحررين

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
أجراء المزيد من الدراسات التي تتناول موضوع الأسرى المحررين من نواحي اجتماعية واقتصادية و نفسية.	1.65	0.74	ضعيف جداً
إعادة العمل ببعض البرامج التي أوقفت رغم فاعليتها مثل برامج التدريب المهني.	1.73	0.94	ضعيف جداً
مراعاة المستوي العلمي للأسرى في عملية الاستيعاب.	1.95	1.04	ضعيف جداً
استحداث مؤسسات و هيئات تعنى بعملية التأهيل و الاستيعاب للأسرى.	1.85	1.03	ضعيف جداً
تشكيل لجان متابعه من اجل تنظيم عملية استيعاب الأسرى داخل المؤسسات العامة حسب التخصص الوظيفي.	1.93	0.99	ضعيف جداً
تطوير عملية التأهيل لتتخطى القضايا المادية و تتعمق في التأهيل النفسي و الاجتماعي و الوظيفي.	1.68	0.94	ضعيف جداً
توفير إطار قانوني يشجع على زيادة نسب الاستيعاب.	1.65	0.89	ضعيف جداً
العمل على رفع المستوي العلمي للأسرى داخل السجون وخارجها.	1.48	0.75	ضعيف جداً
التوسع في المجال النفسي لتأهيل الأسرى.	1.58	0.75	ضعيف جداً
التكثيف من ورشات العمل التي تعنى بالتأهيل و الاستيعاب.	1.73	0.91	ضعيف جداً
تحفيز مؤسسات المجتمع المدني لتكون جزء من عملية الاستيعاب و التأهيل.	1.5	0.78	ضعيف جداً
التنسيق مع المؤسسات الخاصة التي تحتاج إلى التخصصات التي يلبي جزء من الأسرى المحررين شروط العمل بها.	1.65	0.83	ضعيف جداً
إعادة العمل ببعض البرامج التي أوقفت رغم فاعليتها مثل برامج دعم الأجور.	1.98	1.17	ضعيف جداً
وضع نسبه ثابتة داخل المؤسسات العامة لتكون للتوظيف الخاص بالأسرى المحررين	1.95	1.16	ضعيف جداً
المجمـــوع	1.75	0.92	ضعيف جداً

من خلال توزيع إجابات أفراد العينة حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كانت أعلى نسبة موافقة حسب المقترح كانت العمل على رفع المستوي العلمي للأسرى داخل السجون وخارجها بنسبة (1.48)، أعلى نسبة موافقة للمقترح كانت إعادة العمل ببعض البرامج التي أوقفت رغم فاعليتها مثل برامج دعم الأجور بنسبة (1.98).

2.3.4. تحليل النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة و مناقشتها:

للإجابة عن فرضيات الدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحاور ككل وكانت نسبة الإجابات كما يلي:

- الفرضية الأولى: الآليات المعمول بها لتأهيل الأسرى المحررين غير فاعلة

جدول 11.4: نتائج اختبار الفرضية الاولى

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
المحور الأول: الجوانب المؤسسية (المالية و الإدارية) التي تؤخذ بالاعتبار في عملية التأهيل.	3.20	8.27	مرتفع
المحور الثاني: السياسات العامة لتأهيل الأسرى في المؤسسات العامة الفلسطينية.	2.76	1.18	ضعيف
المحور الثالث: البرامج التي تخص تأهيل الأسرى في المؤسسات العامة الفلسطينية.	2.84	1.09	ضعيف
المحور الرابع: أهم معيقات تأهيل الأسرى في المؤسسات العامة الفلسطينية.	2.07	1.16	ضعيف
المجموع العام	2.62	2.92	ضعيف

نلاحظ من خلال توزيع إجابات أفراد العينة حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور ككل كانت أعلى نسبة موافقة للمحور الرابع أن هناك موافقة بوجود معيقات لتأهيل الأسرى المحررين في المؤسسات العامة الفلسطينية، أعلى نسبة معارضة للمحور الأول والذي يوضح الجوانب المؤسسية (المالية والإدارية) التي تؤخذ بالاعتبار في عملية التأهيل وحيث تبين من الآليات المعمول بها لتأهيل الأسرى ككل تمثل نسبة رضي قليلة حسب المتوسط الحسابي وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية.

- الفرضية الثانية: الآليات المعمول بها لاستيعاب الأسرى المحررين غير كافية.

نتائج الاختبار يعرضها جدول (12.4).

جدول 12.4: نتائج اختبار الفرضية الثانية

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
المحور الأول: الجوانب المؤسسية (المالية و الإدارية) التي تؤخذ في عملية الاستيعاب في المؤسسات العامة الفلسطينية.	2.22	0.97	ضعيف
المحور الثاني: السياسات العامة في الاستيعاب	2.70	1.11	ضعيف
المحور الثالث: الإطار القانوني الناظم لعملية الاستيعاب.	3.24	1.07	مرتفع
المحور الرابع: البرامج التي تخص عملية الاستيعاب.	2.24	0.94	ضعيف
المحور الخامس: أهم معيقات عملية الاستيعاب.	2.58	1.12	ضعيف
المجموع العام	2.59	1.042	ضعيف

نلاحظ من خلال توزيع إجابات أفراد العينة حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور ككل كانت أعلى نسبة موافقة للمحور الرابع أن هناك شبه موافقة بسلبية البرامج التي تخص عملية الاستيعاب، أعلى نسبة معارضة للمحور الثالث والتي تبين أن هناك رضى عن الإطار القانوني بشكل عام الذي ينظم عملية الاستيعاب والذي لا يمثل رضي عام عن آليات تطبيق هذا النظام، و هذا يؤكد الفرضية الصفرية.

3.3.4. الاجابة على السؤال السادس و فحص الفرضيات الإحصائية و مناقشتها:

للإجابة على السؤال السادس وهو: هل يختلف الاستيعاب باختلاف–العمر –الجنس –المؤهل العلمي – الانتماء السياسي– سنوات الاعتقال من وجهة نظر الأسرى المحررين ؟
فقد تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال فحص فرضيات الدراسة الآتية:

- الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $\alpha = 0.5$ بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول استيعاب وتأهيل الأسرى المحررين في في المؤسسات العامة الفلسطينية تعزى لمتغير الجنس. ولاختبارها سيتم استخدام اختبارANOVA .

جدول 13.4: اختبار متغير الجنس

الرقم	البعد	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي
.1	الاستيعاب	ذكر	39	4.67
		أنثى	1	4.91

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة*
الاستيعاب	بين المجموعات	17.433	23	0.758	1.040	4.78
	داخل المجموعات	11.667	16	0.729		
	المجموع	29.100	39			

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوي ($\alpha = 0.05$) بين الاستيعاب في في المؤسسات العامة الفلسطينية تعزي لمتغير الجنس

فحص الفرضية الصفرية تم باستخدام تحليل التباين الأحادي لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات للإجابات أفراد العينة من الذكور والأناث، يظهر بجدول (13.4) إن القيم الواردة في الجدول لم تكن لها دالة إحصائية عند مستوي الدلالة (0.05) و هذا يعني قبول الفرضية الصفرية.

- الفرضية الرابعة: تبعاً لمتغير المؤهل العلمي : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05= بين المتوسطات الحسابية لاستيعاب وتأهيل الأسرى المحررين في المؤسسات العامة الفلسطينية تعزى لمتغير المؤهل العلمي وللإجابة عن هذه الفرضية سيتم استخدام اختبارANOVA .

جدول 14.4: اختبار متغير المؤهل العلمي

الرقم	البعد	المتغير	العدد	المتوسط الحسابي
.1	الاستيعاب	توجيهي	11	4.18
		دبلوم	12	4.01
		بكالوريوس	14	4.69
		دكتوراه	3	3.89

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة*
الاستيعاب	بين المجموعات	24.808	23	1.079	1.698	1.39
	داخل المجموعات	10.167	16	0.635		
	المجموع	34.975	39			

فحص الفرضية الصفرية تم باستخدام تحليل التباين الأحادي لمعرفة دلالة الفرق بين المتوسطات للإجابات أفراد العينة من الذكور والأناث، يظهر بجدول (14.4) إن القيم الواردة في الجدول لم تكن لها دالة إحصائية عند مستوي الدلالة (0.05) و هذا يعني قبول الفرضية الصفرية.

- الفرضية الخامسة: تبعاً لمتغير العمر: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05= بين المتوسطات الحسابية لاستيعاب وتأهيل الأسرى المحررين في المؤسسات العامة الفلسطينية تعزى لمتغير العمر ولاختبارها سيتم استخدام اختبارANOVA .

15.4: اختبار متغير العمر

الرقم	البعد	المتغير	العدد	المتوسط الحسابي
.1	الاستيعاب	اقل من 20	–	–
		30–21	12	4.11
		40–31	10	4.93
		أكثر من 41	18	4.29

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة*
الاستيعاب	بين المجموعات	18.767	23	0.816	1.263	3.19
	داخل المجموعات	10.333	16	0.646		
	المجموع	29.100	39			

لفحص الفرضية الصفرية تم استخدام تحليل التباين الأحادي لمعرفة دلالة الفرق بين المتوسطات للإجابات أفراد العينة من الذكور والأناث، يظهر بجدول (15.4) أن القيم الواردة في الجدول لم تكن لها دالة إحصائية عند مستوي الدلالة (0.05) و هذا يعني قبول الفرضية الصفرية.

- الفرضية السادسة: تبعاً لمتغير الانتماء السياسي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05= بين المتوسطات الحسابية لاستيعاب وتأهيل الأسرى المحررين في المؤسسات العامة الفلسطينية تعزى لمتغير الانتماء السياسي وللإجابة عن هذه الفرضية سيتم استخدام اختبارANOVA .

16.4: اختبار متغير الانتماء السياسي

الرقم	البعد	المتغير	العدد	المتوسط الحسابي
.1	الاستيعاب	مستقل	2	4.12
		فتح	4	4.89
		يميني	12	4.36
		يساري	22	4.71

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة*
الاستيعاب	بين المجموعات	17.433	23	0.758	1.040	4.78
	داخل المجموعات	11.667	16	0.729		
	المجموع	29.100	39			

لفحص الفرضية الصفرية تم استخدام تحليل التباين الأحادي لمعرفة دلالة الفرق بين المتوسطات للإجابات أفراد العينة من الذكور والأناث، يظهر بجدول (16.4) إن القيم الواردة في الجدول لم تكن لها دالة إحصائية عند مستوي الدلالة (0.05) و هذا يعني قبول الفرضية الصفرية.

- الفرضية السابعة: تبعاً لمتغير طبيعة العمل : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05= بين المتوسطات الحسابية لاستيعاب وتأهيل الأسرى المحررين في المؤسسات العامة الفلسطينية تعزى لمتغير طبيعة العمل .وللإجابة عن هذه الفرضية سيتم استخدام اختبار ANOVA

لفحص الفرضية الصفرية تم استخدام تحليل التباين الأحادي لمعرفة دلالة الفرق بين المتوسطات للإجابات أفراد العينة من الذكور والأناث، يظهر بجدول (17.4) إن القيم الواردة في الجدول لم تكن لها دالة إحصائية عند مستوي الدلالة (0.05) و هذا يعني قبول الفرضية الصفرية.

17.4: اختبار متغير طبيعة العمل

الرقم	البعد	المتغير	العدد	المتوسط الحسابي
.1	الاستيعاب	قطاع خاص	24	4.44
		قطاع عام	4	4.11
		منظمات حكومية	11	4.32
		متقاعد	1	4.77

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة*
الاستيعاب	بين المجموعات	34.975	23	1.521	24.330	0.19
	داخل المجموعات	1.000	16	0.063		
	المجموع	35.975	39			

- الفرضية الثامنة: تبعاً لمتغير مكان السكن : الفرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05= بين المتوسطات الحسابية لاستيعاب وتأهيل الأسرى المحررين في المؤسسات العامة الفلسطينية تعزى لمتغير مكان السكن وللإجابة عن هذه الفرضية سيتم استخدام اختبارANOVA .

18.4: اختبار متغير مكان السكن

الرقم	البعد	المتغير	العدد	المتوسط الحسابي
.1	الاستيعاب	قرية	13	4.13
		مدينة	20	4.27
		مخيم	7	4.95

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة*
الاستيعاب	بين المجموعات	15.433	23	0.671	2.928	0.15
	داخل المجموعات	3.667	16	0.229		
	المجموع	19.100	39			

لفحص الفرضية الصفرية تم استخدام تحليل التباين الأحادي لمعرفة دلالة الفرق بين المتوسطات للإجابات أفراد العينة من الذكور والإناث، يظهر بجدول (18.4) إن القيم الواردة في الجدول لم تكن لها دالة إحصائية عند مستوي الدلالة (0.05) و هذا يعني قبول الفرضية الصفرية.

4.3.4. مقترحات تطوير عملية التأهيل والاستيعاب

1) المقترحات لتطوير برامج التأهيل و الاستيعاب.

كان هناك العديد من الاقتراحات في إجابات المبحوثين على هذا الجزء و هي على النحو التالي:

- تطوير برامج الاستيعاب و التأهيل بالنسبة للأسرى المحررين من خلال العمل على التأهيل النفسي و المعنوي و الذي يكون من خلال إعادة الاعتبار لقيمة الأسير و تحرير كافة الأسرى.
- إنشاء صندوق الأسرى و المحررين لضمان استدامة البرامج و توفير إمكانيات اكبر للاستيعاب.
- وضع خطه وطنيه عامه يشارك فيها القطاعين العام الخاص و منظمات المجتمع المدني و تقوم هذه الخطة على مبدأ إشراك الأسرى المحررين بكافة هذه القطاعات و تخصيص نسبه مئوية من الوظائف داخل كافة هذه القطاعات من اجل استيعاب الأسرى المحررين.
- العمل على وضع برامج لتأهيل الأسرى و التي تلبي احتياجات الواقع الذي يعيشون فيه و التي تعمل على استمرارية العمل و استيعابهم حتى لا يصبحوا عاله على المجتمع حيث أن ربع الشعب الفلسطيني قد مر في تجربة الاعتقال و الأسر، لذلك يجب السعي للحصول على الموازنات الكافية إضافة إلى ما يمكن رصده من السلطة الوطنية و لا بد من طرق باب الصناديق العربية و الإسلامية.

كانت هناك بعض الاقتراحات التي تؤكد على إعادة العمل ببعض البرامج التأهيلية و العملية المهنية و عدم التركيز على التحصيل الجامعي عند الاستيعاب للأسرى المحررين الذين أمضوا سنوات طويلة داخل سجون الاحتلال.

تكرر في بعض الاقتراحات العمل على زيادة الدورات التدريبية و تطويرها.

كما أكدت معظم الاقتراحات أن لا يتم الاستيعاب و التأهيل على أسس تنظيمية أو فئوية أو اجتماعيه ضيقه، و أن تتم عملية التأهيل و الاستيعاب بشفافية و وضع الرجل المناسب في المكان المناسب و أن تكون الجهات المسئولة عن عملية الاستيعاب مستقلة.

و كان هناك القليل من الاقتراحات التي تحدثت عن إقامة مشاريع إنتاجية و تدريبية للأسرى المحررين حتى يتم إدخالهم في سوق العمل كأعضاء فاعلين و منتجين داخل مجتمعهم.

2) الاقتراحات المتعلقة بتطوير الإطار القانوني الخاص بعملية التأهيل و الاستيعاب.

تمثلت الاقتراحات المتعلقة بتطوير الإطار القانوني الخاص بعملية التأهيل و الاستيعاب بما يلي:

- تطوير التشريعات الخاصة باستيعاب الأسرى المحررين داخل المؤسسات الحكومية على وجه الخصوص و وضعهم في مواقع ذات قابليه و عملية و ليس فقط مركز وظيفي وهمي و راتب شهري مقطوع.
- تشديد العقوبات في القانون فيما يتعلق بالتجاوزات و المحسوبيات السياسية و الاجتماعية و إعطاء الفرصة للجميع بغض النظر عن الانتماء السياسي أو الجغرافي.
- تطبيق القانون و تطويره و إعادة النظر في نظام السلف و معايشة التطورات الزمنية و غلاء المعيشة و التعاطي مع الظروف رغم تطورها و يجب أن يشارك في ذلك الأسرى أنفسهم ممن يحملون شهادات في القانون، وهناك من يقول أن يكون الفريق من خارج المؤسسة و ذلك حرصا على الشفافية مع تشكيل دوائر و لجان مراقبه على التطبيق مع تنفيذ اللائحة التنفيذية لقانون الأسرى المحررين، حيث أن جميع البنود الواردة في اللائحة تعمل إلى حد كبير على حل مشكلة التأهيل و الاستيعاب.

و من هنا يكون التطبيق الفعلي و الحقيقي لمشروع القانون رقم (19) لعام (2004) الذي اقره المجلس التشريعي الفلسطيني.

3) الاقتراحات الخاصة بتطوير الجوانب المؤسسية في عملية التأهيل والاستيعاب:

كانت الاقتراحات في هذا الجانب أكثر تركيزا على جوانب مؤسساتية مهمة و ضرورية من اجل عملية التأهيل و الاستيعاب حيث تم التأكيد على ما يلي:

- ضرورة التعاون و التنسيق بين كافة المؤسسات و الهيئات في القطاع العام و الخاص و الأهلي لاستيعاب الأسرى المحررين و تأهيلهم و يكون ذلك تحت إشراف و مسؤولية لجنة متابعه عليا.
- خلق فرص العمل من قبل الجهات الرسمية لتحويل هذه الفئة من المجتمع إلى مجتمع منتج و ليس مستهلك، و أن تشكيل مؤسسه خاصة لموضوع التأهيل و الاستيعاب أفضل من الحديث عن برامج فقط.
- العمل على تدريب الأسرى في الجوانب الإدارية المرتبطة بالمؤسسات الحكومية و اعتبارها كشهادات خبره يمكن العمل بها، كما ويسري ذلك على المؤسسات الخاصة و الأهلية و يعامل الأسير معاملة الموظف المنتج و ليس بالموظف المفروض على المؤسسة.
- تشكيل هيئه وطنيه متخصصة تتحمل مسؤولية القضايا التأهيلية و الاستيعابية للأسرى المحررين و تشرف على رسم السياسات و الرقابة على تنفيذ و تطبيق السياسات الخاصة بالأسرى.
- ضرورة تقدير الدور الذي يمكن أن يشكله و يلعبه الأسرى المحررين من نشر ثقافتهم و انتمائهم و إخلاصهم لوطنهم و أرضهم و أن يكون هذا نموذج بالإضافة لنموذج كفاءتهم و قدراتهم العملية و الوظيفية.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 مقدمة

تناول هذا الجزء من الدراسة النتائج الرئيسية للدراسة التي توصل آلية الباحث بعد إتمام مراحل الدراسة كما تتضمن آلية مقترحه لتأهيل و استيعاب الأسرى المحررين لوزارة شؤون الأسرى و المحررين و إلى المهتمين بموضوع الدراسة.

5.2 النتائج الرئيسية للبحث

يمكن إجمال النتائج التي تم التوصل آلية الباحث فيما يلي:

- تبين من خلال النتائج انه لا يوجد استقرار في الجانب المالي لعملية التأهيل، حيث تبين انه لا يتم اخذ الجوانب المؤسسية في الاعتبار في عملية التأهيل، كما أن التخطيط الإداري المعتمد يعتبر عائق أمام سير عملية الاستيعاب إذ تبين أن حجم البيروقراطية و المحسوبية و الكادر الكبير المعتمد داخل المؤسسة الرسمية من موظفين و إداريين من جانب و عدم الاستفادة من الميزانية و الجهات الداعمة لبرامج التأهيل و الاستيعاب من جانب آخر يظهر هذا الضعف في الجانب الإداري و التخطيط الإداري لعملية التأهيل و الاستيعاب، و كان هناك معارضه للحديث عن رقابة شفافة في عملية الاستيعاب، و لا يتم اخذ الجوانب المؤسسية في الاعتبار في عملية الاستيعاب.

- السياسات المتبعة في التأهيل بحاجة لرفع درجة كفاءتها، و السياسات العامة لا تلبي احتياجات عملية التأهيل، و تبين انه لا يتم الأخذ بعين الاعتبار للسياسات العامة للتأهيل، أن العلاقات الاجتماعية تؤثر بالسياسات العامة المتعلقة بالاستيعاب، و تبين من النتائج معارضة للسياسات العامة التي لا تلبي احتياجات عملية الاستيعاب، أي انه لا يتم الأخذ بعين الاعتبار للسياسات العامة للاستيعاب.
- اتضح من النتائج وجود موافقة على أهداف برامج التأهيل و وضوحها، و كان هناك معارضة للرقابة التي لا تقيس الأداء الفعلي لبرامج التأهيل، و انه لا يتم الأخذ بعين الاعتبار للبرامج التي تخص تأهيل الأسرى في المؤسسات العامة الفلسطينية، كما ظهر لنا من النتائج أن إجراءات تطبيق برامج الاستيعاب تتضمن بعض التجاوزات، و أن برامج الاستيعاب القائمة مناسبة غير مناسبة، انه لا يتم الأخذ بعين الاعتبار للبرامج التي تخص استيعاب الأسرى في المؤسسات العامة الفلسطينية.
- تبين من النتائج أن أهداف المؤسسات العامة في الأراضي الفلسطينية لا تراعي برامج التأهيل للأسرى، و هناك سيطرة للعلاقات الشخصية على عملية التأهيل.
- تبين أن أهم معيقات التأهيل للأسرى في المؤسسات العامة الفلسطينية، عدم كفاية الميزانية السنوية المخصصة لبرامج التأهيل.
- تبين من النتائج انه لا يوجد للإطار القانوني آليات واضحة للرقابة على عملية الاستيعاب، و هناك قبول بنسبه قليلة للإطار القانوني الناظم لعملية الاستيعاب.

3.5 التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة توصل الباحث إلى التوصيات التالية:

- العمل على تطبق القوانين المسنة من قبل المجلس التشريعي وخاص قانون رقم 19 لسنة 2004 بشأن تأهيل و استيعاب الأسرى المحررين.
- العمل على عقد دورات تدريبيه و حلقات دراسية بموضوع الأسرى المحررين بشكل عام واستيعابهم بشكل خاص.
- إعادة العمل على بعض البرامج والآليات التي اتبعتها وزارة الأسرى و التي تم إيقافها رغم فاعليتها مثل برامج التدريب المهني ودعم الأجور.
- يجب العمل على رفع المستوي العلمي للأسرى وإيجاد برامج تطوير أكاديمية داخل السجون وخارجها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الأمر يتعلق بسياسة إدارة السجون.

- إجراء المزيد من الدراسات التي تتناول موضوع الأسرى المحررين من نواحي اجتماعية وبمتغيرات أخرى تعالج الأوضاع الاقتصادية و النفسية.
- على الجهات المعنية سواء حكومية أو غير حكومية حزبية كانت أم مجتمعية إيجاد وسائل و طرق و برامج بديلة لتأهيل الأسرى و استيعابهم و إعادة النظر في البرامج الحالية و تحسين ما يمكن، كما إن القانون الخاص بالأسرى المحررين الذي اقره المجلس التشريعي يجب تفعيله و تقييم كافة برامجه و إدخال عنصر التأهيل النفسي بشكل اكبر و عدم الاكتفاء بالأمور المادية فقط.

4.5 الآلية المقترحة لتأهيل واستيعاب الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الفلسطينية:

- مقترح الجانب القانوني: العمل على تطبيق القانون الخاص للأسرى المحررين وتشكيل لجان مراقبة لتطبيق القانون والحد من التجاوزات والمحسوبيات السياسية والاجتماعية، وإعادة النظر في نظام السلف واعتماد خطط أكثر فاعلية واستدامة، ليكون هناك مورد بشري عامل يؤثر على التنمية بشكل إيجابي ولا يضاف على البطالة المقنعة.

- برامج التأهيل والاستيعاب:

  - وضع خطة عامة يشارك بها القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والفصائل الفلسطينية من أجل التأهيل والاستيعاب وفرض نسبة عمالة داخل كافة المؤسسات والقطاعات لتكون هامش لزيادة نسبة استيعاب الأسرى المحررين.
  - تطوير برامج التأهيل والتركيز على الجانب النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين.
  - إعادة العمل لبعض برامج التأهيل والاستيعاب التي تم إيقافها.
  - الحصول على الموازنات الكافية إضافة إلى ما يمكن رصده من السلطة الفلسطينية وطرق باب الصناديق العربية والإسلامية لدعم برامج التأهيل والاستيعاب.
  - إنشاء صندوق للأسرى المحررين لضمان استدامة البرامج وتوفير إمكانيات أكبر للاستيعاب.

- الجانب الاقتصادي (القطاع الزراعي والصناعي): يرى الباحث أن الواقع التنموي في المجتمع الفلسطيني هو الحاضنة الأساسية والرافعة التي يمكن أن تشكل آلية ليس فقط

لاستيعاب الأسرى المحررين وتأهيلهم، بل للنهوض بالكل كمشروع تنموي بديل وتنمية بشرية حقيقية ومستديمة. ولا يريد الباحث أن يعود لقرع ذات جدران الخزان في قضايا الاستيعاب والتأهيل وصياغة بعض النقاط التي تبدأ من ورشات العمل وتنتهي بالتمني، ولكن من خلال القراءة للخارطة السياسية للمجتمع الفلسطيني هناك العديد من الآليات لحل كافة المعضلات الخاصة بالأسرى المحررين ابتداء من المثل الصيني " لا تعطني كل يوم سمكة ولكن علمني كيف اصطاد السمك".

إن عملية استيعاب وتأهيل الأسرى لا تأتي من خلال دفعات مالية محددة ولكن تأتي من خلال تخطيط ممنهج ومستديم، إن نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني والتي أصبحت 24.1% تدل أن هناك إشكالية في عملية استيعاب الأيدي العاملة في المجتمع الفلسطيني ككل (عوض،2009).

إن خريجي الجامعات الذين يزيدون عن 17.000 ألف طالب وخريج يتجهون إلى سوق العمل سنوياً دون تخطيط أو تنظيم لاحتياجات السوق أو معرفة التخصصات التي يفتقر لها بشكل عام، كما أن نسبة البطالة في تزايد مستمر والبطالة المقنعة في صفوف القطاع العام ألخدماتي والعسكري تشكل أحد أهم الأعباء والتحديات المستقبلية (قطامش، 1995). ناهيك عن انتفاضة الأقصى وجدار الفصل العنصري وحصار غزة وإغلاق سوق العمل في الأراضي المحتلة عام 1948.

و حسب دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني فان عدد الخريجين لعام 2003 (10258) خريج و خريجة مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادة السنوية للسكان، و إذا ما دل هذا الأمر فانه يدل على ضرورة المبادرة لاستقبال هؤلاء الخريجين في سوق العمل و تنظيم التخصصات الأكاديمية حسب حاجة سوق العمل و عدم مضاعفة البطالة.(دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2003). وبما أن الأسرى المحررين في خضم هذا المعترك سيشكلون عبءً إضافياً على السلطة الفلسطينية بكافة مؤسساتها إذا ما تم إبقاء الوضع التنموي على ما هو عليه.

وبالنظر إلى ما هو أبعد مما هو مطبق ومعتمد أو ما نص عليه القانون الخاصة للأسرى المحررين فهناك مجال كبير لعمل آلية استيعاب وتأهيل قادرة على احتضانهم بالشكل الأمثل وإكمال مسيرة التنمية التي لا بد منها من أجل البناء.

- العمل على تأهيل الأسرى المحررين ضمن العمل التنموي الحقيقي ليكونوا أصحاب خبرة وكفاءة في القطاعات الاقتصادية الأساسية في فلسطين (الزراعة، الصناعة)، حيث أن

القطاع الزراعي هو من القطاعات الأساسية للمجتمع الفلسطيني الذي هو أساس ا مجتمع ريفي، وإن إعادة الاعتبار لهذا القطاع وتحسينه وتطويره يشكل حالة تنموية مستديمة للمجتمع الذي قلص نشاطه في هذا القطاع لحساب القطاع الخدماتي الذي يرهق الميزانية العامة، كما أن المبالغ التي يتم صرفها على الأسرى المحررين عالية جداً ويمكن استغلالها في تأهيل وصناعة خبرات في هذا المجال الذي سيفتح أبواب تنموية أخرى.

- الصناعة، والتي سيعتمد جزء كبير منها على القطاع الزراعي وبهذا يمكن تشكيل حالة من شبه التكامل ما بين تأهيل أسرى محررين واستيعابهم وما بين القطاعين الأكثر أهمية في التنمية المحلية وهي ذاتها التنمية البديلة، حيث أنها ستكون بديل اقتصادي عن السوق "الإسرائيلية".
- دورات تدريب وتأهيل للأسرى المحررين ويتشكل من خلالها طواقم ذات اختصاص وخبرة في قطاعي الزراعة والصناعة وإن كانت لفترات طويلة أو مكلفة أو بالتعاون مع الدول التي لديها القدرة على صناعة مثل هذه القدرات والكفاءات للمورد البشري الخاص بهذين القطاعين.
- إن الأسرى المحررين الذين امضوا أكثر من خمس سنوات وتم اعتماد رواتب شهرية دائمة لهم يشكلون عبأ على كاهل المؤسسات العامة، وإذا ما تم تحويل هذه المبالغ لخلق كادر مؤهل ومختص لكافة المؤسسات التي يحتاجها سوق العمل بمختلف قطاعاته، سيشكل هذا الأمر نوع من إنهاء البطالة المقنعة في صفوف الأسرى المحررين.
- إن التأهيل المهني التي تمارسه المؤسسة الرسمية والأسرى المحررين يتعارض مع التخطيط العملي لتطوير التنمية البشرية والمجتمعية وهو يتشابه لذلك مع الجامعات الفلسطينية حيث أن التخطيط ودراسة احتياجات سوق العمل غير مطبق فلسطينيا، الشيء الذي يزيد من نسب البطالة، ولذا يجب أن يواكب التأهيل المهني متطلبات سوق العمل وتطور المجتمع والعلم.
- إن التنمية البشرية وتأهيل الأسرى المحررين لا يأتي من خلال إيجاد فرص عمل لهم دون مراعاة التخصص أو الحاجة الوظيفية، وإن الدول الداعمة لكافة برامج التأهيل يمكن لها تقديم الدعم في مجال تنمية هذا المورد البشري في إطار خطة إستراتيجية محددة.

المراجع

- أبو بكر، ق، (1989): من القمع إلى السلطة الثورية، دار الجليل للنشر، عمان.
- أبو عطوان،م، (2005)، مأسسة الحياة الإعتقالية في السجون الإسرائيلية، جامعة بيرزيت، رسالة ماجستير غير منشورة، رام الله.
- اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949، المعقود في جنيف خلال الفترة من 21 نيسان/أبريل إلي 12 آب/أغسطس 1949.
- الأشهب،ن، (2008)، مذكرات نعيم الأشهب، دار القلم للنشر، رام الله، فلسطين.
- البرغوثي، ف،(2007)، استيعاب الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة في مدينتي رام الله و البيرة 1987–2000، جامعة القدس،غير منشور، القدس.
- بشارة، ع، (1996)، مساهمة في نقد المجتمع المدني، مؤسسة مواطن، رام الله.
- جعفر، ع، (1992)، علم الإجرام والعقاب، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- الحاج، ف، (1992)، فرسان الانتفاضة يتحدثون من وراء القضبان، جمعية الدراسات العربية، القدس.
- الحاج، ف، (1999)، انتفاضة الجوع من وراء القضبان، رام الله.
- الحاج، ف، (2005)،علاقة المجتمع الأوروبي بتأهيل الأسرى الفلسطينيين وانخراطهم في المجتمع المدني، رام الله.
- حسني،م، (1970)، السجون اللبنانية،المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، بيروت،
- Freire's ،P، نظرات في تربية المعذبين في الأرض، ترجمة مازن الحسيني، دار التنوير للنشر، رام الله.
- خضر،ع، (1984)، تطوير مفهوم السجن ووظيفته، الرياض.
- الرجوب،ج، (1986)، الزنزانة رقم 704، تجربة أسرى الثورة بين نفحه وجنيد، عمان.
- عبد الستار،ف، (1972)، مبادئ علم الإجرام والعقاب، القاهرة.
- عبد الغني،ع، (1985)، مجتمع السجن(دراسة أنثروبولوجية)، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندريه.
- عبيه،ح، (2004)، 18عاماً في سجون الاحتلال، العودة للدراسات والنشر، رام الله.
- العيسوي،ع، (1997)، سيكولوجية الإعاقة الجسمية و العقلية، دار الراتب الجامعية، الاسكندريه.

- عوض، س، (2009)، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، بيان صحفي، رام الله
- فراونة، ع. (2003): أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، دراسة مقدمة للمؤتمر الخامس لمؤسسة القدس الدولية، عقد في الجزائر.
- قباجة،ر، (2006)، التكيف النفسي والاجتماعي لدى الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الفلسطينية في محافظة الخليل، رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس.
- قراقع،ع، (2001)، الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو، معهد الدراسات الدولية.
- قراقع، (2003)، التعذيب في سجون الاحتلال الإسرائيلي (قانون الموت)، بيت لحم.
- قطامش،أ، (1995)،لن البس طربوشكم، مركز منيف البرغوثي، الطبعة الثالثة، رام الله.
- قطامش،أ، (1995)، بديلنا، أضواء للتصميم والإنتاج الفني، رام الله.
- قطيط، ف، (2008)، الاضطرابات النفسية لما بعد الصدمة لدى الأسرى المحررين في محافظات شمال الضفة الغربية خلال انتفاضة الأقصى، رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس.
- قنيبي، م.(2004): مفهوم الذات ومركز الضبط لدى عينة من الأسرى الأمنيين المحررين جامعة القدس، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين.
- الليثي والمغربي،ا، س، (1967)، الفئات الخاصة وأساليب رعايتها،الطبعة الأولى، مكتبة القاهرة الحديثه، القاهرة.
- مكحول، ب، (2001)، محددات القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية و قطاع غزه، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله.
- الهودلي،و، (2003)، ستائر العتمة،المؤسسة الفلسطينية لإرشاد القومي، رام الله.
- الهودلي،و، (2004)، مدفن الأحياء، المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي، رام الله.
- مجلة نفحه، (2003)، أهم الإضرابات والإنجازات، عدد أيلول.
- نادي الأسير، (2001)، أوضاع الأسرى الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى.
- نادي الأسير، (2002)، الأسرى الفلسطينيون في انتفاضة الأقصى، تقرير، رام الله.
- (قانون الأسرى و المحررين، 2004)، مكتبة المجلس التشريعي، رام الله.

المراجع الأجنبية:

- Beltr، l، (1999)، Prison Writings، Crazy Horse Spirit Press، New York، United States of America.

- Ross، J.، (2002)، (Behind Bars)، Alpha Press، Baltimore، United States of America.
- Rithbon، K.، (2005)، A World Apart women prison and life behind bars، Press، Random House wanted، New York، United States of America
- Ferrante، S.، (2005)، prison stories، Corella Konfigt Bblekishn Press، USA
- Santos، M.، (2006)، In Side، publisher Martng Griffin، New York، United States of America

مواقع الانترنت:

- الموسوعة الحرة (2006):سجن الباستيل.
- دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني.
- الوطن (2006): معتقلات غوانتانامو)
- www.ASRA.COM
- WWW.FREEDOM.COM
- www.ahwar.org (1558 عدد ،(ابو عطوان .
- :WWW.Wikipedia.org/wilsi/15.12.2006) Wikipedia(2006)
- .WWW.ALWATAN.COM)

ملحق 1.3: الاستبانه

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة
بناء المؤسسات و تنمية الموارد البشرية

(استبانه)

يقوم الباحث بدراسة بعنوان

"آلية مقترحه لتأهيل و استيعاب الأسرى المحررين في المؤسسات العامة في محافظة رام الله و البيه "

وذلك كمتطلب للحصول على درجة الماجستير من معهد التنمية المستدامة مسار بناء المؤسسات و تنمية الموارد البشرية. و لما لحضرتكم من خبرة علمية وعملية مشهودة، يرجى من حضرتكم التكرم بالا جابه على كافة النقاط الواردة في هذه الاستبانه بكل دقه و وضوح حتى نستطيع أن نصل معا إلى النتائج المرجوة والعمل على تعزيز الايجابي و الحد من السلبي، و حتى نفتح الباب ليكون هناك من يقرع جدران الخزان لقضية الأسرى ما بعد الاعتقال.

مع جزيل الشكر والتقدير لكم

فراس البرغوثي

الجزء الأول:

المعلومات العامة:

ضع إشارة (x) في المكان الذي تراه مناسبا:

الجنس:

☐ 1) ذكر ☐ 2) أنثى

المؤهل العلمي:

☐1) توجيهي فاقل. ☐2) دبلوم.

☐3) بكالوريوس. ☐4) دراسات عليا.

العمر:

☐ 1) اقل من 20عام. ☐ 3) من 21– 30عام.

☐ 2) من 31– 40 عام. ☐ 4) اكبر من 41 عام.

الانتماء السياسي:

☐ 1) مستقل. ☐ 3) حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح).

☐ 2) ميول إسلاميه. ☐ 4) اليسار و القوميين.

طبيعة العمل:

☐ 1) القطاع العام. ☐ 3) القطاع الخاص.

☐ 2) مؤسسات المجتمع المدني. ☐ 4) متقاعد.

مكان السكن:

☐ 1) قريه. ☐ 2) مدينه. ☐ 3) مخيم.

الجزء الثاني:

يهدف هذا الجزء إلى دراسة آليات تأهيل الأسرى المعمول بها في المؤسسات العامة الفلسطينية.

المحور الأول: الجوانب المؤسسية (المالية و الإدارية) التي تؤخذ بالاعتبار في عملية التأهيل.

الرقم	الفقرة	أوافق بشده	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشده
1	هيكل التأهيل مبني بأسلوب متوازن.					
2	الهيكلية الإدارية تتضمن برامج التأهيل					
3	التخطيط الإداري المعتمد يعتبر عائقا إمام سير التأهيل.					
4	الأهداف الموجودة في المؤسسة تهتم بالتأهيل.					
5	إستراتيجية التخطيط للتأهيل تلبي الاحتياجات الحالية.					
6	آليات العمل تعتمد على التأهيل الدوري.					

7	التخطيط للتأهيل مبني بأسلوب علمي.					
8	الرقابة شفافة على عملية التأهيل.					
9	يوجد خطه مالية لعملية التأهيل.					
10	العملية الإدارية مسانده لبرامج التأهيل.					
11	لا يوجد استقرار في الجانب المالي لعملية التأهيل.					
12	الدائرة الإدارية الموجودة في المؤسسة الرسمية لعملية التأهيل تغطي الاحتياجات.					

المحور الثاني: السياسات العامة لتأهيل الأسرى في المؤسسات العامة الفلسطينية.

الرقم	الفقرة	أوافق بشده	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	سياسات التأهيل ذات فاعليه.					
2	البيروقراطية في تطبيق السياسات العامة تشكل عائقا أمام التأهيل.					
3	يعتبر المؤهل العلمي معيار أساسي في السياسات العامة لعملية التأهيل.					
4	الأنظمة الإدارية تهتم بتطوير سياسات التأهيل.					
5	السياسات المتبعة في التأهيل بحاجة لرفع درجة كفاءتها.					
6	السياسات العامة تلبي احتياجات عملية التأهيل.					
7	هناك ازدواجية في تطبيق السياسات العامة للتأهيل بين الأسرى تبعا لانتماءاتهم السياسية.					
8	العلاقات الاجتماعية تؤثر في السياسات العامة المتعلقة بعملية التأهيل.					

المحور الثالث: البرامج التي تخص تأهيل الأسرى في المؤسسات العامة الفلسطينية.

الرقم	الفقرة	أوافق بشده	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	محتوى برامج التأهيل مناسب.					
2	أهداف برامج التأهيل واضحة.					
3	تقوم برامج التأهيل على أسس شفافة.					
4	برامج عملية التأهيل ذات فاعليه.					
5	برامج عملية التأهيل ذات كفاءة.					

6	برامج التأهيل مبنية بأسلوب علمي.					
7	الرقابة تقيس الأداء الفعلي لبرامج التأهيل.					
8	كفاءة برامج التأهيل مناسبة.					

المحور الرابع: أهم معيقات تأهيل الأسرى في المؤسسات العامة الفلسطينية.

الرقم	الفقرة	أوافق بشده	اوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	المحسوبية من أهم المعيقات التي تواجه عملية التأهيل.					
2	لا تؤخذ الكفاءة بالاعتبار في عملية التأهيل.					
3	الميزانية السنوية غير كافيه لعملية التأهيل.					
4	تسيطر العلاقات الشخصية على عملية التأهيل.					
5	للانتماء السياسي اثر مباشر في برامج التأهيل.					
6	عدم وضوح السياسات العامة عائق أمام التأهيل.					
7	برامج التأهيل ليست دورية.					
8	برامج تأهيل الأسرى المنفذة لا تحل المشاكل التي تواجه الأسرى المحررين.					
9	أهداف المؤسسات العامة في الأراضي الفلسطينية لا تراعي برامج التأهيل للأسرى.					
10	برامج التأهيل المنفذة غير ملائمة لاحتياجات الأسرى المحررين.					

الجزء الثالث: يهدف هذا الجزء إلى دراسة آليات الاستيعاب للأسرى المعمول بها في المؤسسات العامة الفلسطينية.

المحور الأول: الجوانب المؤسسية التي تؤخذ في عملية الاستيعاب.

الرقم	الفقرة	أوافق بشده	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	عملية الاستيعاب مبنية بأسلوب علمي.					
2	الهيكلية تراعي عملية الاستيعاب.					
3	التخطيط الإداري المعتمد يعتبر عائق أمام سير عملية الاستيعاب.					
4	الأهداف الموجودة في المؤسسة تهتم بعملية الاستيعاب.					
5	إستراتيجية التخطيط للاستيعاب تلبي الاحتياجات الحالية.					

6	آليات العمل تعتمد على الاستيعاب المستديم.					
7	التخطيط للاستيعاب مبني بأسلوب علمي يحقق الاستمرارية.					
8	الرقابة شفافة في عملية الاستيعاب.					

المحور الثاني: السياسات العامة في الاستيعاب.

الرقم	الفقرة	أوافق بشده	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	سياسات الاستيعاب قابله للتطبيق.					
2	السياسات العامة معيقه للاستيعاب.					
3	يعتبر المؤهل العلمي معيار أساسي في السياسات العامة الخاصة بالاستيعاب.					
4	تحفز الأنظمة الإدارية سياسات الاستيعاب.					
5	السياسات المتبعة في عملية الاستيعاب بحاجة للتطوير.					
6	السياسات العامة تلبي احتياجات عملية الاستيعاب.					
7	هناك ازدواجية في تطبيق السياسات العامة الخاصة بالاستيعاب ما بين الأسرى تبعا لتنظيماتهم.					
8	العلاقات الاجتماعية تؤثر بالسياسات العامة المتعلقة بالاستيعاب.					
9	الوصف الوظيفي للمستوعبين لا تحدده السياسات العامة.					

المحور الثالث: الإطار القانوني الناظم لعملية الاستيعاب.

لرقم	الفقرة	أوافق بشده	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	**قانون الاستيعاب مناسب**					
2	الإطار القانوني لعملية الاستيعاب بحاجه إلى بلورة.					
3	الأحكام القانونية للاستيعاب لا تلبي احتياجات الأسرى.					
4	يتضمن الإطار القانوني آليات واضحة للرقابة على عملية الاستيعاب.					
5	الأحكام القانونية المتعلقة بالاستيعاب متطورة.					
6	الإطار القانوني لعملية الاستيعاب يراعي الجنس.					

المحور الرابع: البرامج التي تخص عملية الاستيعاب.

الرقم	الفقرة	أوافق بشده	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	برامج الاستيعاب القائمة مناسبة.					
2	أهداف برامج الاستيعاب واضحة.					
3	برامج الاستيعاب شفافة.					
4	برامج الاستيعاب متطورة.					
5	برامج الاستيعاب مرنة.					
6	برامج الاستيعاب مبنية بأسلوب علمي.					
7	تتضمن إجراءات تطبيق برامج الاستيعاب بعض التجاوزات.					
8	الرقابة تقيس الأداء الفعلي لبرامج الاستيعاب.					

المحور الخامس: أهم معيقات عملية الاستيعاب.

الرقم	الفقرة	أوافق بشده	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	إعطاء اعتبار للمحسوبية في عملية الاستيعاب.					
2	أساس الكفاءة لا يراعى في الاستيعاب.					
3	عدم كفاية الميزانية السنوية المخصصة لبرامج الاستيعاب.					
4	إعطاء اعتبار للانتماء السياسي عملية الاستيعاب.					
5	غياب السياسات العامة لبرامج الاستيعاب.					
6	برامج الاستيعاب ليست مستديمة.					
7	غياب الأسلوب العلمي في التخطيط للاستيعاب.					
8	عدم مراعاة أهداف المؤسسات العامة في الأراضي الفلسطينية لعملية استيعاب الأسرى.					
9	عدم وجود سياسة تطوير لبرامج الاستيعاب.					
10	عدم استناد برامج الاستيعاب إلى خطه إستراتيجية.					

الجزء الرابع:

يهدف هذا الجزء إلى بيان وجهة نظركم في بعض الاقتراحات و التوصيات التي اطلع عليها الباحث لتعزيز عملية التأهيل و الاستيعاب للأسرى في المؤسسات العامة.

الرقم	الفقرة	أوافق بشده	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	العمل على تعميق الحس الوطني بقضايا الأسرى المحررين.					
2	العمل على تطبق قانون رقم 19 لسنة2004 الخاص باستيعاب الأسرى.					
3	العمل على عقد دورات تدريبيه للأسرى المحررين.					
4	أجراء المزيد من الدراسات التي تتناول موضوع الأسرى المحررين من نواحي اجتماعية واقتصادية و نفسية.					
5	إعادة العمل ببعض البرامج التي أوقفت رغم فاعليتها مثل برامج التدريب المهني.					
6	مراعاة المستوي العلمي للأسرى في عملية الاستيعاب.					
7	استحداث مؤسسات و هيئات تعنى بعملية التأهيل و الاستيعاب للأسرى.					
8	تشكيل لجان متابعه من اجل تنظيم عملية استيعاب الأسرى داخل المؤسسات العامة حسب التخصص الوظيفي.					
9	تطوير عملية التأهيل لتتخطى القضايا المادية و تتعمق في التأهيل النفسي و الاجتماعي و الوظيفي.					
10	توفير إطار قانوني يشجع على زيادة نسب الاستيعاب.					
11	العمل على رفع المستوي العلمي للأسرى داخل السجون وخارجها.					
12	التوسع في المجال النفسي لتأهيل الأسرى.					
13	التكثيف من ورشات العمل التي تعنى بالتأهيل و الاستيعاب.					
14	تحفيز مؤسسات المجتمع المدني لتكون جزء من					

	عملية الاستيعاب و التأهيل.					
15	التنسيق مع المؤسسات الخاصة التي تحتاج إلى التخصصات التي يلبي جزء من الأسرى المحررين شروط العمل بها.					
16	إعادة العمل ببعض البرامج التي أوقفت رغم فاعليتها مثل برامج دعم الأجور.					
17	وضع نسبه ثابتة داخل المؤسسات العامة لتكون للتوظيف الخاص بالأسرى المحررين					

الجزء الخامس:

يهدف هذا الجزء إلى وضع آليات مقترحه لتطوير عملية التأهيل و الاستيعاب للأسرى في المؤسسات العامة.

المحور الأول.

أية اقتراحات اضافيه لتطوير برامج التأهيل و الاستيعاب.

.....

المحور الثاني.

أية اقتراحات اضافيه لتطوير الإطار القانوني الخاص بعملية التأهيل و الاستيعاب.

.....

المحور الثالث.

أية اقتراحات اضافيه لتطوير الجوانب المؤسسية التي تأخذ في عملية التأهيل و الاستيعاب.

.....

ملحق 2.3: أسماء المحكمين

الرقم	الاسم	مكان العمل
1	الدكتور عبد الرحمن الحاج ابراهيم	جامعة بيرزيت
2	الدكتور أديب الخطيب	جامعة النجاح
3	الدكتور عبد الوهاب الصباغ	جامعة القدس
4	الدكتور محمد حماد	جامعة القدس
5	الدكتور محمد شاهين	جامعة القدس المفتوحة

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1.3	استبانة الدراسة.....	69
2.3	قائمة المحكمين.....	77

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1.3	توزيع العينة حسب الجنس.....	36
2.3	توزيع العينة حسب العمر.....	37
3.3	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي.....	37
4.3	توزيع العينة حسب الانتماء السياسي.....	38
5.3	توزيع العينة حسب طبيعة العمل.....	39
6.3	توزيع العينة حسب مكان السكن.....	40

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.3	توزيع العينة حسب الجنس.....	35
2.3	توزيع العينة حسب العمر.....	36
3.3	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي.....	37
4.3	توزيع العينة حسب الانتماء السياسي.....	38
5.3	توزيع العينة حسب طبيعة العمل.....	39
6.3	توزيع العينة حسب مكان السكن.....	39
1.4	جوانب المؤسسية لعملية تأهيل الأسرى المحررين (المحور 1).....	42
2.4	الجوانب المؤسسية لعملية استيعاب الأسرى المحررين (المحور 1).....	44
3.4	السياسات العامة المتعلقة بتأهيل الأسرى المحررين (المحور 2).....	45
4.4	السياسات العامة المتعلقة باستيعاب الأسرى المحررين (المحور 2).....	46
5.4	برامج تأهيل الأسرى المحررين (المحور 3).....	47
6.4	برامج استيعاب الأسرى المحررين (المحور 3).....	47
7.4	معيقات تأهيل الأسرى في المؤسسات العامة الفلسطينية (المحور 4).....	48
8.4	معيقات استيعاب الأسرى المحررين في المؤسسات العامة الفلسطينية (المحور 4).....	49
9.4	الإطار القانوني لعملية استيعاب الأسرى المحررين (المحور 5).....	49
10.4	المقترحات الخاصة بتطوير عملية تأهيل و استيعاب الأسرى المحررين.	50
11.4	نتائج اختبار الفرضية الاولى.....	52
12.4	نتائج اختبار الفرضية الثانية.....	53
13.4	اختبار متغير الجنس.....	54
14.4	اختبار متغير المؤهل العلمي.....	54
15.4	اختبار متغير العمر.....	55
16.4	اختبار متغير الانتماء السياسي.....	56
17.4	اختبار متغير طبيعة العمل.....	57
18.4	اختبار متغير مكان السكن.....	57

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	إقرار	**أ**
	الشكر والتقدير.....	**ب**
	تعريف المفاهيم.....	**ج**
	ملخص الدراسة.....	**د**
	Abstract.....	**و**
	الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها.....	**1**
1.1	المقدمة.....	1
2.1	مشكلة الدراسة	2
3.1	مبررات الدراسة	3
4.1	أهمية الدراسة.....	3
5.1	أهداف الدراسة.....	4
6.1	أسئلة الدراسة.....	4
7.1	فرضيات الدراسة.....	5
8.1	منهج الدراسة.....	6
9.1	حدود الدراسة.....	6
10.1	مجتمع الدراسة.....	6
11.1	معوقات الدراسة.....	7
	الفصل الثاني: الإطار النظري و الأدبيات السابقة.....	**8**
1.2	المقدمة.....	8
2.2	تطور مفهوم السجن ووظيفته.....	9

1.2.2	في العصور القديمة.....	9
2.2.2	في العصور الوسطى.....	9
3.2.2	في العصور الحديثة.....	10
3.2	أنواع المؤسسات العقابية.....	11
4.2	نظم المؤسسات العقابية.....	12
5.2	مفهوم السجن في الإسلام.....	2
6.2	متطلبات العلاج والإصلاح.....	13
1.6.2	فحص شخصية السجين.....	13
2.6.2	متطلبات التأهيل للعودة إلى المجتمع.....	13
3.6.2	التأهيل المهني.....	13
4.6.2	التهذيب والتعليم.....	14
7.2	اهتمام المؤتمرات الدولية برعاية المسجونين.....	14
8.2	الحركة الوطنية الفلسطينية الاسيرة.....	15
9.2	سياسة التفكيك داخل السجون.....	19
10.2	آثار عكسية على إنسانيته.....	22
11.2	التأهيل وأهميته للأسرى.....	23
1.11.2	التاهيل.....	23
2.11.2	اهميته.....	23
12.2	برامج التأهيل والاستيعاب ما بعد الاسر.....	23
.1.12.2	أهم الخدمات التي يقدمها البرنامج.....	24
13.2	عملية استيعاب الأسرى المحررين.....	25
.1.13.2	دعم الأجور.....	25
.2.13.2	الاستيعاب غير المدعوم:.....	26
14.2	الاستيعاب.....	26
15.2	الدراسات السابقة.....	27
16.2	التعليق على الدراسات السابقة	30
17.2	رأي الباحث وتجربته.....	31

الفصل الثالث: مجتمع و ادوات الدراسة..... **33**

1.3 مقدمة..... 33
2.3 منهج الدراسة..... 33
3.3 مجتمع الدراسة..... 33
4.3 عينة الدراسة..... 33
5.3 أداة البحث..... 34
6.3 صدق الاستبانة..... 34
7.3 ثبات الاستبانة..... 34
8.3 إجراءات الدراسة..... 34
9.3 المعالجات الإحصائية..... 35
10.3 جمع البيانات وتحليلها..... 35
11.3 توزيع العينة حسب المتغيرات..... 35

الفصل الرابع: مناقشة النتائج..... 41

1.4 مقدمة..... 41
2.4 طرق تحليل البيانات..... 41
3.4 عرض النتائج ومناقشتها..... 42
1.3.4 تحليل النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة ومناقشتها 42
2.3.4 تحليل النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة ومناقشتها..... 51
.3.3.4 الاجابة على السؤال السادس و فحص الفرضيات الإحصائية ومناقشتها..... 53
4.4.4 مقترحات تطوير عملية التأهيل والاستيعاب..... 58

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات..... 61

1.5 مقدمة..... 61
2.5 النتائج الرئيسية للبحث..... 61
3.5 التوصيات..... 62
4.5 آلية مقترحة لاستيعاب وتأهيل الأسرى المحررين 63

المراجع..... 66
فهرس الملاحق..... 77
فهرس الأشكال..... 78
فهرس الجداول..... 79
فهرس المحتويات..... 81